

## دور معلومات تقارير الأعمال المتكاملة في دعم قرارات أصحاب المصالح (دراسة تطبيقية)

أ.د. محمد زيدان ابراهيم\*  
أ.م.د. حاتم عبد الفتاح الشعراوي\*\*  
عبد المنعم محمد مسلم\*\*\*

---

(\* ) أ.د. محمد زيدان ابراهيم : استاذ المحاسبة المالية المتفرغ بكلية التجارة جامعة المنوفية وله اهتمامات بحثية فى المحاسبة المالية .

Email : mohamedzedane\_4@yahoo.com

(\*\*) أ.م.د. حاتم عبد الفتاح الشعراوي : استاذ مساعد بقسم المحاسبة كلية التجارة جامعة المنوفية، واهتماماته البحثية تتمثل فى المراجعة، المحاسبة المالية ، المحاسبة الإدارية.

Email: Sharawy1963@yahoo.com

(\*\*\*) عبد المنعم محمد مسلم : طالب ماجستير المحاسبة – كلية النجارة – جامعة المنوفية

Email: abdelmonemmoslam545@gmail.com

## ملخص البحث:

استهدفت هذه الدراسة تقييم دور معلومات تقارير الأعمال المتكاملة في دعم قرارات أصحاب المصالح ، وقد أجريت الدراسة علي عينة مكونة من ٦ شركات من الشركات المسجلة في البورصة المصرية وفق مؤشر الاستدامة (S&P/EGX ESG)، وقد اعتمدت الدراسة في قياسها لمستوي الإفصاح عن معلومات التقارير المتكاملة علي مؤشر يضم ١٣٤ بندا مقسما إلي أربعة أبعاد هي: البعد البيئي ( ١٤ بند) ، البعد الاجتماعي ( ٢٨ بند) ، البعد الحوكمي ( ٧١ بند) ، البعد البيئي ( ٢١ بند) وذلك استرشادا بالدليل الإرشادي لإفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن أداء الاستدامة، واستخدمت الدراسة كلا من قرارات الاستثمار ، وقرارات منح الائتمان كأهم قرارات أصحاب المصالح، كما استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لقياس مستوي الإفصاح عن معلومات التقارير المتكاملة في القوائم والتقارير المالية لشركات العينة خلال الفترة من ٢٠١٦ : ٢٠٢٠. وأشارت أهم نتائج الدراسة إلي عدم وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن معلومات التقارير المتكاملة وقرارات الاستثمار لأصحاب المصالح، بينما توجد علاقة موجبة معنوية بين الإفصاح عن معلومات التقارير المتكاملة وقرارات منح الائتمان لأصحاب المصالح. كما أشارت نتائج الدراسة إلي عدم وجود تأثير معنوي للإفصاح عن معلومات التقارير المتكاملة علي قرارات الاستثمار لأصحاب المصالح، بينما يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن معلومات التقارير المتكاملة علي قرارات منح الائتمان لأصحاب المصالح. بالإضافة إلي أن نتائج الدراسة أشارت إلي وجود فروق ذات معنوية بين قطاعات الدراسة في الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة ."

**الكلمات المفتاحية :** معلومات تقارير الأعمال المتكاملة ، قرارات أصحاب المصالح

**Abstract:**

This study aims to evaluate the role of integrated reporting information for business in supporting the decisions of stakeholders. The study was conducted on a sample of 6 companies registered in the Egyptian Stock Exchange according to the sustainability index (S&P / EGX ESG). An index for the disclosure of integrated reporting information has been developed that includes 134 items divided into four dimensions: the environmental dimension (14 items), the social dimension (28 items), the governance dimension (71 items), and the environmental dimension (21 items), as guided by the guideline for disclosure of sustainability performance by listed companies. The study determines both investment decisions and credit granting decisions as the most important stakeholder decisions. The study also used the content analysis method to measure the level of disclosure of integrated reporting information in the financial statements and reports of the sample companies during the period 2016: 2020. The most important findings of the study indicated that there is no significant relationship between the disclosure of integrated reporting information and the investment decisions of stakeholders, while there is a significant positive relationship between the disclosure of integrated reporting information and credit granting decisions of stakeholders. Also ,the findings of the study indicated that there is no significant impact of disclosing integrated reporting information on the investment decisions of stakeholders, while there is a significant impact of disclosing integrated reporting information on credit granting decisions of stakeholders. In addition, the findings of the study indicated that there are significant differences between the study sectors in the disclosure of information on integrated business reports.

**Key words:** Integrated Reporting Information for Business - Stakeholders Decisions

## ١ . مقدمة:

يتميز نظام الاقتصاد العالمي الجديد بالعمولة والمنافسة الشديدة والتركيز علي الحاجة الي التنمية المستدامة مما أدى الي تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة من جانب أصحاب المصالح، حيث تسعى الشركات الي تعظيم أرباحها، بينما يبحث أصحاب المصالح الأخرين عن معلومات لتخصيص الموارد المتاحة تخصيصا أكثر كفاءة لتلبية احتياجاتهم، الأمر الذي دفع هذه الشركات الي تغيير هدفها من تعظيم قيمة الأرباح فقط بل يشمل الاهتمام بمزيد من المعلومات الخاصة بالبعد الاجتماعي والبيئي والحوكمي وذلك للوفاء بمتطلبات أصحاب المصالح المختلفة. (Laptes& Sofian,2016).

إلا أن النظام الحالي لإعداد التقارير المالية للشركات يقدم صورة للأداء المالي من القيم المالية التاريخية لا توفر معلومات كافية تخدم مختلف أصحاب المصالح لاتخاذ كافة القرارات الحالية والمستقبلية(Krzus,2011)، ومع زيادة الطلب من جانب أصحاب المصالح لأجل أن تقي الشركات بالتزاماتها بأخلاقيات ومتطلبات المساءلة البيئية والمجتمعية فإنه يجب عليها تقديم معلومات ذات صلة وفي الوقت المناسب ومفهومة عن أنشطتها، ومن ثم قامت الشركات في محاولة للسعي نحو تحقيق التنمية المستدامة وذلك بإعداد تقارير الاستدامة(Clayton, et al., 2015).

وبالرغم من قيام الشركات في محاولة لإصدار تقارير الاستدامة لمواجهة متطلبات أصحاب المصالح من المعلومات، إلا أن إصدار الشركات لهذه التقارير بصورة منفصلة عن التقارير المالية يصيب هذه التقارير ببعض أوجه القصور (IIRC SA,2011) الأمر الذي أدى الي البحث عن وسيلة لتوصيل معلومات مالية وغير مالية عن الأداء الكلي للشركة لخدمة أصحاب المصالح، وتساعدهم علي اتخاذ القرارات والوقوف علي مدي مقدرة الشركة علي خلق القيمة الشاملة في الحاضر والمستقبل القريب والبعيد (علي، ٢٠١٢)، ومن ثم بدأ الاتجاه نحو إعداد التقارير المتكاملة(IR) كوسيلة لمعالجة أوجه القصور في النموذج الحالي لتقارير الشركات، والذي بدوره يعد أولى الخطوات للوفاء بمتطلبات أصحاب المصالح للحصول علي معلومات شاملة مالية وغير مالية تساهم في تدعيم قراراتهم (Yonn,2013)

## ٢ . طبيعة المشكلة والتساؤلات البحثية:

يستهدف نظام المحاسبة المالية في الشركات والوحدات الاقتصادية إنتاج وتوصيل المعلومات إلى أصحاب المصالح بغرض اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم، إلا أن نظام المحاسبة المالية

التقليدية لم يعد يفى بالمعلومات غير المالية التي تهم أصحاب المصالح، ومع زيادة الطلب من جانب أصحاب المصالح على المعلومات غير المالية فقد تمت عدة مبادرات من شأنها توفير مدخل مناسب يخدم أصحاب المصلحة وهو مدخل تقارير الأعمال المتكاملة باعتبار هذا المدخل وسيلة لتوصيل معلومات حوكمية واستراتيجية ومستدامة (بيئية - اجتماعية) إلى جانب المعلومات المالية (حجازي، ٢٠١٤).

حيث أن هناك عوامل بيئية واجتماعية وحكومية ذات صلة بالأداء الاقتصادي للشركة وبالتالي ذات صلة بتحليل الاستثمار، لأن المستثمر يستطيع الحصول على معلومات من هذه التقارير لتحليلها والحصول على تفسير لأداء الشركة لمسئوليتها الاجتماعية والبيئية لذا فإن إعداد تقارير الأعمال المتكاملة يعتبر فرصة للتواصل وإعداد وتنفيذ استراتيجية مستدامة للشركة تستطيع من خلالها خلق قيمة للمساهمين على المدى القصير والمتوسط والطويل (علي، ٢٠١٣م).

اتجهت معظم الشركات إلى التوسع في التقرير عن المعلومات غير المالية - البيئية والاجتماعية والحكومية - نتيجة زيادة الطلب عليها خاصة بعد صدور مبادرة التقرير العالمي في عام ٢٠٠٠ ولكن الشركات تقدم التقرير بشكل منفصل عن التقارير المالية مما يؤثر سلبا على قرارات أصحاب المصالح لأنها لم تأخذ بمبدأ الربط بين المعلومات غير المالية والمعلومات المالية وقد أدى ذلك إلى إجراء تعديلات على التقارير المالية التقليدية الحالية، وتقارير الاستدامة، والتقارير الحوكمية وإصدار نماذج جديدة للتقرير عن الأداء غير المالي للشركات تعمل على تكامل المعلومات المالية وغير المالية.

وبالتالي فإن فكرة التقرير المتكامل عبارة عن تجميع التقارير التي تصدرها الشركات بشكل مستقل في وثيقة واحدة تحقق الارتباط بين المعلومات المالية وغير المالية وتوضح تأثيرها على بعضها البعض، وبمراجعة أدبيات الدراسة حول العلاقة بين معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وقرارات أصحاب المصالح لوحظ وجود وجهتي من النظر.

فطبقا لدراسة كلا من Eccles and Serafem, (2014); Cheng et al.,(2015); ، Eccles and krzus, (2010); Lee, and Yeo,(2016),Frances Ca, et al.,(2017) يرون أهمية تقارير الأعمال المتكاملة بالنسبة لأصحاب المصالح وبخاصة المساهمين، أن تقارير الأعمال المتكاملة سوف تحسن من نوعية المعلومات المتاحة لأصحاب المصالح وخاصة المساهمين، الأمر الذي يترتب عليه توصيل معلومات هامة ودقيقة مالية وغير مالية تلبي

احتياجات أصحاب المصالح، وتربط بين إستراتيجية الشركة وخطط تخصيص الموارد، وكيف يتم إشراك أصحاب المصالح في القرارات الجوهرية، هذا بالإضافة الي تخفيض تكلفة التمويل بالديون أو بحقوق الملكية، وتري دراسات أخرى ( Lennox, et al., (2015); Micheal Krzus, (2015); (Lodhia,S.,(2015);(2011)، أن تقارير الأعمال المتكاملة لا تأثر بالإيجاب علي مصلحة المساهمين وبالتالي فان العلاقة بين تقارير الاعمال المتكاملة وقرارات أصحاب المصالح وفقا لهذا الرأي علاقة ارتباط سالبة حيث يستند أصحاب هذا الرأي علي بعض نظريات تكاليف الإفصاح عن الملكية والتي تشير إلي أن ارتفاع تكاليف الإفصاح إذا ما قامت الشركة بالإفصاح عن بعض المعلومات الخاصة بالملكية ، مثل (استراتيجية الشركة، خططها المستقبلية لخلق القيمة، نماذج الأعمال، هيكل الملكية)، يؤدي ذلك الي تخفيض مستوي الإفصاح عن مثل تلك المعلومات، ووفقا لهذا الرأي اذا ما التزمت الشركات بالإفصاح عن المعلومات وفقا لتقارير الأعمال المتكاملة فان ذلك يكون مكلفاً من حيث الإفصاح عن المعلومات السرية للمنافسين، وبالتالي تلجأ الشركات الي تخفيض مستوي الإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة والذي سيأثر سلبا علي احتياجات أصحاب المصالح.

ومن التحليل السابق لوجهات النظر حول العلاقة بين معلومات تقارير الأعمال المتكاملة واحتياجات أصحاب المصالح، توصل الباحث الي أن الجدل الأكاديمي مازال ساريا حول طبيعة تلك العلاقة، وهذا ما دعا الباحث لدراسة تلك العلاقة، وخاصة وأن معظم الدراسات أجريت علي أسواق أسهم لدول متقدمة كالمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تختلف خصائصها اختلافاً جذريا عن خصائص أسواق الاسهم الناشئة التي ينتمي إليها السوق المصري، وبناءً علي ما سبق ؛ يمكن إيجاز مشكلة البحث في كيفية الإجابة على التساؤلات البحثية التالية :

- ما مدي الاختلاف بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول معلومات تقارير الأعمال المتكاملة ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وقرار الاستثمار كأحد قرارات أصحاب المصالح؟.
- ما هي طبيعة العلاقة بين معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وقرار منح الائتمان كأحد قرارات أصحاب المصالح؟.

- ما مدي تأثير معلومات تقارير الأعمال المتكاملة على قرار الاستثمار كأحد قرارات أصحاب المصالح ؟
  - ما مدي تأثير معلومات تقارير الأعمال المتكاملة على قرار منح الائتمان كأحد قرارات أصحاب المصالح ؟
- ٣. أهداف الدراسة:**

- تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :
  - دراسة وتحليل مدى الاختلاف بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول معلومات تقارير الأعمال المتكاملة.
  - دراسة العلاقة بين معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وقرار الاستثمار كأحد قرارات أصحاب المصالح.
  - دراسة العلاقة بين معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وقرار منح الائتمان كأحد قرارات أصحاب المصالح.
  - دراسة أثر معلومات تقارير الأعمال المتكاملة على قرار الاستثمار كأحد قرارات أصحاب المصالح.
  - دراسة أثر معلومات تقارير الأعمال المتكاملة على قرار منح الائتمان كأحد قرارات أصحاب المصالح.
- ٤. أهمية الدراسة :**

٤.١ علي المستوي الأكاديمي : قد تساهم هذه الدراسة مع دراسات أخرى ذات صلة في إثراء المكتبة العربية وسد احدي الفجوات البحثية المتعلقة بدراسة أثر مستوي الإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة كما اقترحت الدراسة مؤشراً لتقييم مستوى الإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة في التقارير المالية السنوية.

٤.٢ أما علي المستوي العملي: قد تساهم هذه الدراسة في توفير دليل تطبيقي من داخل البيئة المصرية علي مدي التزام الشركات بالإفصاح في تقاريرها السنوية عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة ، أيضاً قد تساهم هذه الدراسة في توفير دليل تطبيقي علي أثر الإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة بما يساعد مستخدمي معلومات التقارير المالية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري من الاستفادة بذلك في تحسين قراراتهم وزيادة دقة تقديراتهم للعوائد المتوقعة

من استثماراتهم، كما قد تسهم هذه الدراسة في توضيح الفروق بين القطاعات المختلفة فيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة.

## ٥. الدراسات السابقة وتطوير فروض الدراسة:

فيما يلي استعراض لأهم الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ومتغيراتها، و اتساقا مع موضوع الدراسة وطبيعتها وأهدافها يتم عرض هذه الدراسات والبحوث في ثلاث مجموعات علي النحو التالي:

١.٥ دراسات متعلقة بتقارير الأعمال المتكاملة.

٢.٥ دراسات متعلقة بقرارات أصحاب المصالح.

٣.٥ دراسات متعلقة بالعلاقة بين تقارير الأعمال المتكاملة وقرارات أصحاب المصالح.

## ١.٥ دراسات متعلقة بتقارير الأعمال المتكاملة:

واستهدفت دراسة (Serafeim,2015) استهدفت دراسة العلاقة بين التقارير المتكاملة وما تحتويه من الجانب البيئي والاجتماعي والحوكمي وعلاقته بالمستثمرين، وقد حدد المجلس (IIRC) التقارير المتكاملة بأنها عملية تقوم على التفكير المتكامل الذي ينتج في التقرير الدوري من قبل المنظمة حول خلق القيمة وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من المستثمرين في الشركات، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن استخدام الشركات التقارير المتكاملة يرتبط بشكل إيجابي لزيادة وجود المستثمرين على المدى الطويل في الشركة، التقارير المتكاملة تمكن المستثمرين على المدى الطويل من اتخاذ قرارات استثمارية أفضل.

وقامت دراسة (عبد الدايم وآخرون، ٢٠١٥) بتقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة، استهدفت تحديد العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة والقيمة الاقتصادية المضافة (كمؤشر داخلي) وبين القيمة السوقية المضافة (كمؤشر خارجي) لزيادة قيمة الشركة، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من المتغيرات المتمثلة في محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة (التقارير المالية، تعليق الإدارة، تقارير الحوكمة، تقارير المسؤولية الاجتماعية، التقارير البيئية )، بغرض تحديد أثرها على قيمة الشركة (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، مؤشر المديونية، مؤشر السيولة، مضاعف الربحية، القيمة الاقتصادية المضافة، القيمة السوقية المضافة، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من ٣٤ شركة من الشركات المساهمة المصرية، تتكون من مجموعتين المجموعة الأولى عينة من ١٧ شركة مسجلة داخل



مؤشر المسؤولية المصري كبديل للشركات التي تطبق التقارير المتكاملة والمجموعة الثانية عينة من ١٧ شركة لم تسجل داخل مؤشر المسؤولية المصري وذلك في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن التقارير المالية بوضعها الحالي لا توفر ما يكفي من المعلومات غير المالية لتقييم أداء الشركة وكذلك ما يكفي للتنبؤ بالأداء وخلق القيمة في الأجل الطويل، فضلا عن أن التقارير المتكاملة تؤدي إلى خلق القيمة على المدى الطويل والمتوسط والقصير، كما أوصت الدراسة بإلزام الشركات المصرية عن طريق الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد التقارير المتكاملة والإفصاح عنه من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة على شبكة الإنترنت .

كما استهدفت دراسة (شرف، ٢٠١٥) دراسة واختبار تأثير الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة في توفير معلومات تمكن المستثمرين من تكوين صورة متكاملة عن أداء الشركة وقدرتها على خلق القيمة، وقد اعتمدت الدراسة على بدائل الإفصاح ويعنى كل من الإفصاح المالي في التقارير المالية السنوية، والإفصاح المالي وغير المالي المنفصل (تقارير منفصلة) ، والإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة (التقارير المتكاملة ) وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (٥٧) مشاركا من المستثمرين (أمناء الاستثمار في البنوك التجارية ) وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : وجود تأثير إيجابي للإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح بصفة عامة، والمستثمرين بصفة خاصة لمقدرة الشركة على خلق القيمة بدرجة أفضل من غيرها من البدائل، يوصى الباحث الشركات للقيام بإعداد تقارير الأعمال المتكاملة من خلال البدا في إجراء تحليل للتقارير المالية وتقارير الاستدامة التي تصدرها، مع التقييم العادل لمستوى إدماج الاستدامة في استراتيجية الشركة.

وهدف دراسة (يوسف، ٢٠١٥م) بعنوان " التقارير المتكاملة كمدخل للتغيير الداخلي في الشركات المساهمة المصرية" استكشاف آليات التغيير المتوقع حدوثها إذا تم التطبيق المبكر للتقارير المتكاملة في الشركات المساهمة المصرية طبقا للمؤشر المصري EGX30 الذي يركز على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية والحوكومية، وتحديد المعلومات التي يجب إدراجها في التقارير المتكاملة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على التقارير المتكاملة باعتبارها مدخل للتغيير الداخلي، وتم تطبيق الدراسة على الشركات المساهمة المصرية الخاضعة للمؤشر المصري(EGX30) للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات) وتم تحديد عدد ٢٣ شركة من الشركات الملزمة بذلك المؤشر حسب القطاعات المختلفة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التطبيق

المبكر للتقارير المتكاملة يؤدي إلى إجراء تغييرات تنظيمية داخلية في الخطط التنفيذية وعمليات تخصيص الموارد بمعنى الانتقال التدريجي من التقارير المالية الحالية إلى التقارير المتكاملة، من خلال تطوير التقارير الحالية التي تفصح عن القضايا الاجتماعية والبيئية والحوكمة.

كما قامت دراسة ( أحمد، ٢٠١٥ ) بتحليل ودراسة أهم النقاط المرتبطة بموضوع الإفصاح المحاسبي عن البعدين البيئي والاجتماعي من قبل الشركات المساهمة، وذلك من أجل وضع إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي يتناسب مع بيئة الممارسة المهنية في مصر، من أجل الوفاء باحتياجات أصحاب المصالح، والذين يرغبون في الحصول على المعلومات المالية وغير المالية البيئية والاجتماعية الملائمة من وجهة نظرهم، والتي يتعين على الإدارة والمحاسبين الإفصاح المحاسبي عنها من خلال أسلوب التقارير المتكاملة للأعمال، وقد تم استطلاع آراء ثلاثة مجموعات هم أصحاب المصالح، والأكاديميين، المديرين والمحاسبين في الشركات المساهمة المصرية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها يوجد العديد من فئات أصحاب المصالح الذين يهتمون بالإفصاح المحاسبي عن البعدين البيئي والاجتماعي، ويتعين على الإدارة والمحاسبين الإلمام باحتياجاتهم من المحتوى المعلوماتي الملائم من وجهة نظرهم . أن مستقبل الممارسة العملية في مصر بشأن الإفصاح المحاسبي عن البعدين البيئي والاجتماعي من خلال التقارير المتكاملة للأعمال يصاحبه توقعات متفائلة للغاية .

واستهدفت دراسة ( عبدالعال، ٢٠١٧ ) التعرف على محددات الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة، وكذلك التعرف على تبعات الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من المتغيرات المتمثلة في محددات الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة ، حجم الشركة، الأداء المالي للشركة، مستوى تركيز الملكية، فعالية مجلس الإدارة، طبيعة نشاط الشركة، بغرض تحديد أثرها على مستوى الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة، وتشاط سوق الأوراق المالية، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من مجموعتين من الشركات؛ حيث تتكون المجموعة الأولى من الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات EGX ESG (S&P) والذي يتم الإفصاح عنه في يوليو من كل عام، وعددها ٩٠ مشاهدة في حين تشمل المجموعة الثانية ٨٨ مشاهدة أخرى تم اختيارها عشوائيا من ضمن مجموعة الشركات التي ظهرت ضمن مؤشر EGX100 ، ولكنها لم تظهر ضمن المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن نفس الفترة وبذلك تكون إجمالي عينة الدراسة ١٧٨ مشاهدة خلال الفترة من (٢٠١٤ : ٢٠١٦)، وقد خلصت نتائج

هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة استناداً إلى الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسؤولية الشركات وبين نشاط سوق الأوراق المالية، أن الشركات الأكبر حجماً تتصف بدرجة عالية من تركيز الملكية ويقودها مجلس إدارة يتصف بالفاعلية أكثر إفصاحاً مقارنةً بغيرها من الشركات وأن لهذا الإفصاح انعكاسات إيجابية على نشاط سوق الأوراق المالية، تتمثل منافع الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين سمعة الشركة ومن ثم جذب انتباه العديد من المستثمرين، وبالتالي زيادة التعاملات على أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية .

استهدفت دراسة (رزق وآخرون، ٢٠١٧) استخدام بطاقة الاداء المتوازن كأداة لتقييم الإفصاح المحاسبي للمحتوي المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة وتوصلت الدراسة الي وجود جدل بشأن آلية اعداد ونشر تقارير الأعمال المتكاملة وجعلها تقارير لها صفة إلزامية فهي بحاجة لمزيد من الضوابط التنظيمية في مختلف البلدان حتي تكون تقارير الأعمال المتكاملة ذات ممارسات عالمية في جميع الشركات المدرجة في البورصات في غضون السنوات المقبلة، وأوصت الدراسة بضرورة وجود إلزام قانوني للشركات بإعداد تقارير الأعمال المتكاملة توضح جميع الابعاد خاصة البعد المالي وعوامل تحقيق الاستدامة وتعظيم القيمة.

كما استهدفت دراسة (محمد وآخرون، ٢٠١٨) التعرف علي أثر تقارير الأعمال المتكاملة في توفير معلومات لتقييم الاستراتيجية في بيئة الاعمال السودانية وتوصلت الدراسة الي أن بيانات القوائم المالية المعدة وفقا لتقارير الأعمال المتكاملة توفر معلومات نشاطات الشركات المنافسة مما يسهم في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، كما أوصت الدراسة مجالس الإدارة بالاهتمام بأعداد تقارير الاعمال المتكاملة لما لها من تأثير في أداء وقيمة المنشأة، من خلال ما توفره من معلومات بيئية واجتماعية وحوكومية.

استهدفت دراسة (رشوان، ٢٠١٨) بشكل رئيسي التأصيل العلمي من خلال التعرف علي أثر اعداد التقارير المتكاملة علي تعزيز الافصاح والحوكمة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتوصلت الدراسة الي أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تدرك أهمية اعداد التقارير المتكاملة للمساهمة في الحد من إدارة المخاطر وتطوير أدائها، كما توصلت الي أنه يوجد أثر ايجابي لإعداد التقارير المتكاملة علي تعزيز الافصاح والحوكمة للمساهمة في خلق قيمة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، كما أوصت الدراسة بضرورة قيام بورصة فلسطين بوضع قواعد توضيحية وإرشادية

للشركات المساهمة المدرجة لديها تظهر أهمية إعداد التقارير المتكاملة وما تحتويه من معلومات مالية وغير مالية والافصاح عنها لخدمة أصحاب المصالح ومن بينهم المستثمرين.

كما استهدفت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٨) بحث أثر خصائص الشركات علي العلاقة بين مستويات الافصاح وفقا للتقارير وفقا للتقارير المتكاملة وبين القيمة السوقية للشركة وقد توصلت الدراسة الي وجود علاقة معنوية موجبة بين مستوى الافصاح وفقا للتقارير المتكاملة وبين القيمة السوقية للشركة، كما توصلت الي أن هذه العلاقة تظهر بوضوح في الشركات التي تتمتع بخصائص معينة مثل زيادة الحاجة الي التمويل الخارجي، وكذلك الشركات المتشعبة تنظيميا والتي تتصف بزيادة حجم الأعمال، تعدد القطاعات والفروع واتساع حصتها السوقية من الصناعة التي تنتمي إليها وبصفة عامة الشركات الكبيرة، حيث أن زيادة مستوى الإفصاح وفقا للتقارير المتكاملة بتلك الشركات سيزيد من جودة المعلومات المالية وغير المالية ويخفض من مستوى عدم تماثل المعلومات مما يؤدي بدوره الي التأثير الإيجابي لموقف الشركة في سوق الأسهم ويحسن من موقفها المالي وفرص حصولها علي التمويل الخارجي.

كما استهدفت دراسة (عبد، ٢٠١٩) دراسة استخدام مدخل التقارير المتكاملة في تحسين القياس والافصاح المحاسبي البيئي وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة ارتباط بين أهمية الوعي لدي المسؤولين بضرورة استخدام مدخل التقارير المتكاملة وتحسين القياس والافصاح المحاسبي البيئي، وجود علاقة ارتباط بين المخاوف والمعوقات التي تحد من تبني تطبيق استخدام مدخل التقارير المتكاملة والافصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وتحسين الاداء البيئي، وجود علاقة ارتباط بين وجود قصور في النظام المحاسبي المالي واستخدام مدخل التقارير المتكاملة بهدف القياس والافصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وتحسين الاداء البيئي، وجود أثر للقياس والافصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في تحسين وتطوير الاداء البيئي للمؤسسات وأوصت الدراسة بضرورة أن تعمل المنظمات والهيئات العلمية المحاسبية الدولية الوطنية علي القيام بالدور المطلوب منها فيما يخص حماية البيئة، وذلك عن طريق إصدار معايير محاسبية خاصة بإلزام المؤسسات علي استخدام مدخل التقارير المتكاملة وذلك بغرض تحسين الأداء البيئي.

كما قامت دراسة (أحمد، ٢٠١٩) بدراسة التعرف علي طبيعة وأهداف التقارير المتكاملة ومحتواها المعلوماتي، والتعرف علي المزايا والتحديات التي تواجه اعداد التقارير المتكاملة، ودورها كمحدد لتقييم قدرة المنشأة علي خلق القيمة خلال المدي القصير والمتوسط والطويل، وكذلك دراسة أثر

الآليات الداخلية لحوكمة الشركات علي جودة التقارير المتكاملة، وتوصلت الدراسة الي وجود تأثير معنوي للأليات الداخلية لحوكمة الشركات متمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية علي جودة التقارير المتكاملة عند مستوي معنوي ٥%، كما توصلت الدراسة الي وجود تأثير للمتغيرات الرقابية متمثلة في حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة علي جودة التقارير المتكاملة عند مستوي ٥%.

### ٢.٥ دراسات متعلقة بقرارات أصحاب المصالح:

استهدفت دراسة (العنزي ، ٢٠٠٧) كشف الغموض حول موضوع أصحاب المصلحة من حيث مفاهيمه وتصنيفاته ومنظورات في ضوء محاولات المفكرين وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أصحاب المصلحة هم أولئك الذين يمكن تمثيلهم بالمجاميع أو الوحدات المستقلة التي ترتبط بمنظمة الأعمال عبر شبكة علاقات مؤثرة مختلفة الأبعاد والاتجاهات، وإذا ما حدث أي خلل في توازن هذه العلاقات قد تضر الأطراف المشتركة فيها، والتصنيف الملائم لأصحاب المصالح ينبغي أن يكون واسعاً بالمجالات التي يغطيها، وبحيث تراعى تقاليد البلد التي المعنى بمنظمات الأعمال وقوانينه وأعرافه والطريقة الإدارية التي تدار بها وقد أوضحت هذه الدراسة رؤى الباحثين الأكاديميين في نظرية أصحاب المصالح بالمنظمات والشركات من بينها المنظور الوسيلى، الوصفي، التجريبي، المعياري، البيئي وترى هذه الدراسة أن المنظور البيئي هو الذى يؤطر العلاقات والقضايا بشكل معاصر ويؤخذ بالاعتبار حاكمية الشركة، وأخلاقيات الأعمال، والإدارة الاستراتيجية، فاعلية منظمة الأعمال فضلا عن الجوانب الإنسانية والمؤسسية والهيكلية الأخرى.

وقامت دراسة (العنقري واخرون ، ٢٠١١) بتقييم فاعلية تقارير المراجعة في اتخاذ القرارات الاستثمارية من وجهة نظر متخذيها في المملكة العربية السعودية وقد اعتمدت هذه الدراسة على مدى كفاية وشمولية تقارير المراجعة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما تم تطبيق الدراسة على عينة من المستثمرين في سوق المال السعودي ( الأفراد، شخصية اعتبارية ) كما تم استطلاع آراء مديري الصناديق الاستثمارية في البنوك وشركات الوساطة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أهمية توافر تقارير مراجعة أكثر وضوح وكفاية وشمولية يمكن الاعتماد عليها كأساس في اتخاذ القرارات الاستثمارية الناجحة، و يؤكد الباحثان على أهمية تقارير المراجعة بالنسبة للمستثمرين كأساس يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما يؤكد الباحثان

أيضا على ضرورة توافر المقومات والعناصر التي تجعل من تقارير المراجعة شمولية وكفائية، و العمل على زيادة وعى وثقافة المجتمع والأطراف المستفيدة من هذه العناصر والمقومات. كما قامت دراسة (إبراهيم ، ٢٠١٢) ببناء نموذج محاسبي لقياس أثر تقرير مراقب الحسابات على قرارات المستثمرين (شراء، بيع، الاحتفاظ بالأوراق المالية ) وقد اعتمدت هذه الدراسة على نوعية تقرير مراقب الحسابات (المتحفظ، غير المتحفظ، السلبى، تقرير المراجع بالامتناع عن إبداء الرأي) وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من المستثمرين في الأوراق المالية وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك علاقة عالية المعنوية بين تقرير مراقب الحسابات وقرارات الاستثمار، حيث أن تقرير مراقب الحسابات المتحفظ له تأثير أكبر على قرارات المستثمرين من تقرير مراقب الحسابات غير المتحفظ (النظيف) كذلك من أكثر التحفظات التي لها تأثير مباشر على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية هو تحفظ عدم التأكد من استمرارية المنشأة، أيضا يعد الحكم المهني لمراقب الحسابات المرجع الأساسي لإصدار الحكم أو الرأي في المراجعة، لهذا فإن التأهيل العلمي والعملية لمراقب الحسابات له انعكاساته على جودة التقرير وكذلك على مدى الوثوق به والاعتماد عليه، وتوصى الباحثة ضرورة الاهتمام بتسويق رأى المراجع باعتباره المنتج النهائي لعملية المراجعة بحيث تتحقق له المشاركة الإيجابية والفعالة في القرارات التي تتخذها الأطراف المستفيدة من ذلك التقرير.

واستهدفت دراسة (بلبولة، ٢٠١٢) قياس أثر تطوير تقرير المراجع الخارجي على مستخدمي القوائم المالية المنشورة من خلال عرض شكل ومحتوى لتقرير المراجع الخارجي في ضوء ممارسة المراجعة المتكاملة، وقد اعتمدت الدراسة على تطوير تقرير المراجع الخارجي من منظور المراجعة المتكاملة، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة ممثلة من أربعة فئات وهم آراء العاملين في شركات الوساطة المالية والمحللين الماليين وآراء مانحي الائتمان (المقرضين ) والأكاديميين في بيئة الأعمال المصرية وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المراجعة المتكاملة تعد أحد المقومات في تطوير تقرير المراجع الخارجي بهدف تعزيز ثقة المستثمر في أسواق رأس المال ومن ثم الحد من فجوة التوقعات، أن الشكل المقترح لتقرير المراجع الخارجي المطور له تأثير على قرارات المستثمرين الحاليين والمرتبطين نحو الاستثمار وعلى قرارات منح الائتمان، ويوصى الباحث بضرورة تطوير التقرير الحالي للمراجع الخارجي لتلبية متطلبات جمهور المهنة ومواكبة التطورات المهنية لدعم القدرة التنافسية لسوق المال المصري وفقا للشكل المقترح من قبل الباحث.

كما استهدفت دراسة (زين وآخرون، ٢٠١٣) تحديد دور وأهمية المراجعين الخارجين في الإفصاح عن نتائج المسؤولية البيئية لعملائهم عند إعداد تقرير عملية المراجعة، وتقييم الدور الذي تقوم به المراجعة البيئية في مساعدة المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وقد اعتمدت الدراسة على أهمية الإفصاح عن الأداء البيئي وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من المستثمرين سواء حملة الأسهم أو السندات الحاليين أو المرتقبين في الشركات المساهمة الصناعية الليبية التابعة للقطاع الخاص وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه لا يوجد اهتمام كافي لأهمية الإفصاح عن الأداء البيئي من جانب معدى القوائم المالية ومستخدمي هذه القوائم، كما أثبتت الدراسة الميدانية أيضاً أن الإفصاح عن الأداء البيئي لم يحظى بالاهتمام الكافي من جانب بقية الفئات والجهات المسؤولة عن التشريعات رغم وجود جهة حكومية مسؤولة عن البيئة، وهي الهيئة العامة للبيئة، وقد تمت التوصية بضرورة تعديل وصياغة مسؤوليات المراجع الخارجي ومعايير المراجعة الخارجية، بما يتلاءم ويتفق مع متطلبات مراجعة الأداء البيئي في ضوء التطورات الحديثة للمراجعة الخارجية.

واستهدفت دراسة (عبدالجواد، ٢٠١٣) التعرف على دور متغيرات الخبرة المهنية للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة، ومن ثم العمل على ترشيد قرارات المستثمرين، وقد اعتمدت الدراسة على سنوات خبرة المراجع في مهنة المراجعة، التخصص المهني للمراجع في نشاط أو قطاع معين، التعليم المهني المستمر، في تحسين جودة عملية المراجعة، وتم تطبيق الدراسة على عينة من المراجعين الخارجيين في مكاتب المراجعة ومراجعين في الجهاز المركزي للمحاسبات ومحللين ماليين وأعضاء هيئة التدريس، في حين بلغ حجم العينة ٢٤٤ مفردة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين متغيرات الخبرة المهنية للمراجع الخارجي، وتحسين جودة عملية المراجعة، وترشيد قرارات المستثمرين ويوصى الباحث بضرورة التعليم المهني المستمر للمراجع الخارجي لما له من أثر فعال على تحسين جودة عملية المراجعة وترشيد قرارات المستثمرين.

وقامت دراسة (علي، ٢٠١٣) بتحليل ودراسة تقارير الأعمال المتكاملة وما تحتويه من إفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي والاقتصادي والاستراتيجي للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية وأثر هذه التقارير على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين في الاستثمار في الشركات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على تحليل المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة مقارنة بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية التقليدية، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (٦٠) مفردة من

المستثمرين والمحللين الماليين وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : إن تفعيل تقارير الأعمال المتكاملة يؤثر إيجابيا على قرارات الاستثمار في الأسهم لما تحتويه من معلومات مالية وغير مالية، ويوصى الباحث بضرورة الاهتمام بمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة من قبل مراقب حسابات خارجي، وفي هذا الصدد يجب تحديث معيار التأكد المهني المصري رقم ٣٠٠٠ ليواكب تحديثات نظيره الدولي من جهة، ومعايير التصديق الأمريكية من جهة أخرى.

واستهدفت دراسة (شحاته، ٢٠١٤) دراسة واختبار مدى قبول مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية للإطار المهني المقترح لتوكيدهم على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسؤوليتها الاجتماعية، مع بيان أثر هذا التوكيد على قراري الاستثمار ومنح الائتمان، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثير لتوكيد مراقبي الحسابات على إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية، على قراري الاستثمار ومنح الائتمان، ومن خلال الدراسة التجريبية تبين أن هذا التوكيد يؤثر إيجابيا على قرار الاستثمار وعدم وجود تأثير لهذا التوكيد على قرار منح الائتمان.

كما قامت دراسة (صالح، ٢٠١٤) بفحص أثر اختلاف مستوى التوكيد المهني لمراقب الحسابات على قرارات منح الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة واختبار ذلك تجريبيا في بيئة الأعمال والممارسة المهنية في جمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى تحديد مدى إدراك مسؤولي الائتمان في البيئة المصرية لأوجه الاختلاف بين مستويات التوكيد المهني لمراقب الحسابات وقد خلصت الدراسة إلى أهمية إرفاق تقرير مراقب الحسابات بالقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عند تقديمها بطلب للحصول على ائتمان، وأن تقرير المراجعة أكثر تفضيلا مقارنة بكل من تقرير الفحص المحدود أو التقرير عن تجميع القوائم المالية، وذلك من حيث زيادة الثقة في القوائم المالية، والتأثير على قرار قبول منح الائتمان، في حين أنه لم يؤثر على أي من مقدار أو تكلفة الائتمان .

### ٣.٥ دراسات متعلقة بالعلاقة بين تقارير الأعمال المتكاملة وقرارات أصحاب المصالح:

استهدفت دراسة ( الهواري، ٢٠١٥) إعداد إطار مفاهيمي للتقارير المتكاملة يساهم في زيادة فعالية المعلومات المالية وغير المالية بما يساهم في جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من المتغيرات المتمثلة في محددات الإفصاح المحاسبي لإعداد تقارير متكاملة بغرض تحديد أثرها على قرارات أصحاب المصالح في البيئة المصرية، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من ١١٠ من معدى التقارير، ١٤٠ من مستخدمي التقارير، وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين المعدين والمستخدمين في الأهمية والمبادئ ومحتوى



وحدود استخدام التقارير المتكاملة وكذلك في أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على إعداد وعرض التقارير المالية، كما لا يوجد اختلاف معنوي بين المعدين والمستخدمين في أثر آليات الحوكمة والمراقبة المجتمعية على إعداد وعرض التقارير المتكاملة، كما أوصت الدراسة بالالتزام بتبني مدخل تقارير الأعمال المتكاملة من جانب جهات الإشراف والرقابة مثل الهيئة العامة للرقابة المالية، كما ينبغي إصدار معيار محاسبة خاص بتقارير الأعمال المتكاملة يأخذ في الحسبان تجارب بعض الدول كجنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

كما قامت دراسة ( إسماعيل، ٢٠١٦ ) بدراسة واختبار أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة في تمكين مانحي الائتمان من تقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة، وأثر ذلك على قرارات منح الائتمان في البيئة المصرية، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من المتغيرات المتمثلة في المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة بغرض تحديد أثرها على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من ١٠٠ من العاملين في قسم الائتمان في البنوك المصرية وقد وصل عددهم إلى ١١ بنك، وقد خلصت الدراسة إلى أن المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة لها تأثير كبير على قرار منح الائتمان وبخاصة في حالة زيادة متوسط الحد الأقصى للقرض الممكن الموافقة عليه، زيادة متوسط نسبة القرض للأصول الثابتة، وانخفاض متوسط الحد الأدنى لمعدل الفائدة، كما أوصت الدراسة بضرورة إصدار معيار محاسبي مصري خاص بتقارير الأعمال المتكاملة في ضوء توصيات وإرشادات المنظمات المهنية والأكاديمية المحلية والدولية.

واستهدفت دراسة ( العلاوين، ٢٠١٦ ) تقديم إطار لمجموعة من التقارير المتكاملة للإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة واختبار هذا الإطار المقترح بعناصره المختلفة في بيئة الشركات الصناعية المساهمة والمدرجة في سوق الأوراق المالية الأردني لاختبار وتقييم هذا الإفصاح على ترشيد قرارات الاستثمار بتلك الشركات، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من المتغيرات المتمثلة في محاور الإطار المقترح لمجموعة التقارير المتكاملة للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة بغرض تحديد أثرها على ترشيد قرارات الاستثمار، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من فئتين من المستقضي رأيهم في الدراسة، الفئة الأولى من المستثمرين تمثل مستخدمي القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة والتي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية الأردني، ويتم استقصاء آراء هذه الفئة باعتبارها تمثل جانب الطلب على

المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة لتحديد مدى الحاجة لهذه المعلومات في البيئة الأردنية وأثر هذه المعلومات على ترشيد قرارات وأحكام المستثمرين، أم الفئة الثانية فهي تمثل إدارة الشركات باعتبارها تمثل جانب عرض المعلومات المحاسبية وذلك لتحديد مدى موقفهم على الإفصاح عن المعلومات التي يرغبها المستثمرون، وقد بلغ حجم العينة ٢٤٥ قائمة استقصاء لمصادر معلومات الدراسة، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن كل زيادة في مؤشرات الإطار المقترح لمجموعة التقارير المتكاملة للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة تؤدي إلى زيادة ترشيد قرارات الاستثمار، كما أوصت الدراسة بضرورة إتباع الإطار المقترح لمجموعة التقارير المتكاملة بما يساهم في تحقيق شفافية الإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية، وبما ينعكس في النهاية على ترشيد قرارات المستثمرين.

كما قامت دراسة (غنيم، ٢٠١٧) باختبار مدي قبول مراقبي الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة السعودية للإطار المهني المقترح لتوكيدهم علي المحتوي المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة، مع بيان أثر هذا التوكيد علي إدراك أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات. وتوصلت الدراسة الي إطار مقترح لتوكيد مراقبي الحسابات علي إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة السعودية عن تقارير الأعمال المتكاملة حيث قدمت الدراسة دليلا ميدانيا علي قبول غالبية مراقبي الحسابات لهذا الاطار المقترح، كما قدمت دليلا تجريبيا علي وجود تأثير إيجابي لهذا التوكيد علي إدراك أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات، كما أوصت الدراسة بضرورة إلزام هيئة سوق المال السعودية الشركات المقيدة بالبورصة السعودية بالالتزام بالإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة مصحوبا بتقرير توكيد مراقب الحسابات عليه.

كما استهدفت دراسة ( على، ٢٠١٧) التحقق من واقع تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة في البيئة السعودية، وتأثير ذلك على خلق قيمة للمنشأة وعلى أصحاب المصالح، ومعرفة العلاقة بين خلق قيمة للمنشأة واحتياجات أصحاب المصالح، ووضع إطار مقترح لتقارير الأعمال المتكاملة للإفصاح عن الأداء غير المالي واختباره من خلال الدراسة الميدانية، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من المتغيرات المتمثلة في دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة بغرض تحديد أثرها على خلق قيمة للمنشأة واحتياجات أصحاب المصالح، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من المديرين الماليين والتفذيديين والمحاسبون كعينة من معدى التقارير المالية وغير المالية في شركات المساهمة المقيدة في هيئة سوق المال السعودية بلغت ٨١ شركة، كما تم أخذ عينة من

مدراء الموارد البشرية بالشركات كعينة من أصحاب المصالح الممثلين عن العاملين بلغت ٨٢ شركة، كذلك تم أخذ عينة من مدراء البنوك التنفيذيون كعينة من أصحاب المصالح الممثلين عن المقرضين بلغت ١١ بنك، كذلك عينة من المسئولون التنفيذيون في هيئة السوق المالية كأحد الأجهزة الحكومية المهمة بالإفصاح عن الأداء المالي وغير المالي للشركات المساهمة ( ٦ مسؤولين )، كذلك عينة من المحللون الماليون العاملون في شركات الوساطة كعينة من أصحاب المصالح التي تهتم باحتياجات المستثمرين من المعلومات غير المالية (١٧ محلل مالي )، وقد استغرقت عملية جمع البيانات قرابة الثلاثة شهور وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة يؤدي إلى وجود علاقة إيجابية مع أصحاب المصالح، بشكل يحقق الربط بين الأداء المالي وغير المالي والتمثل في الممارسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية وخلق قيمة للمنشأة في المستقبل، كما تعمل تقارير الأعمال المتكاملة على تحسين العلاقة مع الموردين والعاملين والعملاء والمجتمع نتيجة الشفافية المتوفرة في تقاريرها في الإفصاح عن حجم الأنشطة، وبرنامج حماية المستهلك ومعدلات الإنتاجية ، وتطوير الأنشطة والتوسع في الاستثمارات والالتزام تجاه الأداء البيئي والاجتماعي.

كما استهدفت دراسة (الشرقاوي، ٢٠١٧) توضيح ماهية تقارير الاستدامة والتقارير المتكاملة وأفضليتها عند المستثمر ، وبيان العلاقة بين إصدار الشركات اختياريًا لتقارير الاستدامة أو التقارير المتكاملة وثقة المستثمر بها وجودة المعلومة بالتقارير المالية، وتحليل مزايا وعيوب تقارير الاستدامة أو التقارير المتكاملة علي الأداء المالي في الشركات المصدرة وتأثير ذلك علي قيمة الشركة لدي المستثمرين، وتوصلت الدراسة الي أن المحللون الماليون يميلون الي تقارير الاستدامة والتقارير المتكاملة أكثر من التقارير المالية التقليدية بشكل منفصل، حيث يعاني المحللون الماليون في أداء عملهم من اختصارات البيانات في القوائم المالية التقليدية مما يحد من قدرة المحلل الخارجي علي الاستنتاج والتنبؤ الدقيق. وبالتالي فهو يكون في احتياج الي كافة المعلومات عن الشركة ، ومدى تأثير ذلك علي أداء الشركة وبالتالي تقييمهم لها، هو ما يعطي دلالة علي أفضلية التقارير المتكاملة لدي المحلل المالي والمستثمر، كما توصلت الدراسة الي أن الإفصاح الطوعي للتقارير المتكاملة يقلل التباين في المعلومات في سوق رأس المال وذلك بإرسال صورة إيجابية في سوق رأس المال، وأن الكشف عن البيانات غير المالية يؤدي أداء إيجابيا في سوق رأس المال كما

أوصت الدراسة بضرورة إلزام شركات المساهمة بإصدار التقارير المتكاملة تأثيراً بجنوب أفريقيا وذلك من خلال إصدار قانون ملزم نظراً لأهمية تلك التقارير علي سوق الأوراق المالية. كما استهدفت دراسة (علي وأخرون، ٢٠١٨) التعرف علي طبيعة واهداف التقارير المتكاملة ومحتواها ومدى ملاءمتها للبيئة العراقية كما استهدفت الدراسة اختبار أثر المحتوي المعلوماتي للتقارير المتكاملة ودور الإفصاح الاختياري عنها في تخفيض التكاليف للمنشآت الصناعية، وتوصلت الدراسة الي أن استخدام التقارير المتكاملة تحقق فوائد هامة في بيئة الأعمال تشمل إحداث تحسينات في العمليات، وزيادة احتمالية حصول المنشأة علي رأس المال بتكلفة معقولة، وضمان الرخصة التجارية، وإدارة أفضل للمخاطر المرتبطة بسمعة المنشأة، بالإضافة الي تعزيز الشفافية والوضوح التنظيمي في المنشأة بما يساهم في تخفيض التكاليف.

كما استهدفت دراسة (البيسوني، ٢٠١٨) دراسة وتحليل العلاقة بين تقارير الاعمال المتكاملة والتي تشمل علي التقارير المالية وغير المالية وتعظيم قيمة الشركات بهدف تحسين دقة توقعات المحللين الماليين للتنبؤ بوضع الشركات بالتصنيف المناسب وتوصلت الدراسة الي أن هناك تأثير معنوي ذات دلالة احصائية عند تبني مدخل تقارير الأعمال المتكاملة حيث لأنها تعد أهم ركائز تكوين وتعظيم قيمة الشركات، بالإضافة الي ان تبني مدخل تقارير الاعمال المتكاملة يعمل علي تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين وتوصي الدراسة بضرورة إلزام الشركات بإعداد تقارير الاعمال المتكاملة لأنها تعد داعماً للتقارير المالية.

#### ٤.٥ التعليق علي الدراسات السابقة:

-تناولت مجموعة من الدراسات تقارير الأعمال المتكاملة باعتبارها أداة لتحقيق الاستدامة وخلق قيمة مستدامة للشركات ومجموعة أخرى تناولتها باعتبارها مدخل للتغيير الداخلي في الشركات المساهمة، وبعض الدراسات الأخرى تناولتها باعتبارها أداة للإفصاح غير المالي لمقدرة الشركة علي خلق القيمة .

-وفيما يتعلق للدراسات المتعلقة بقرارات أصحاب المصالح فنجد أن بعض الدراسات تناولت قرارات منح الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة استناداً علي توكيد مراقب الحسابات للقوائم المالية حيث أن توكيد مراقب الحسابات يؤثر علي قرار قبول منح الائتمان ولكنه لم يؤثر علي تكلفة الائتمان، وتناولت دراسات أخرى قرارات المستثمرين من جانب تفعيل تقارير الأعمال المتكاملة، متغيرات الخبرة المهنية للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة، تحديد دور وأهمية المراجعين

الخارجين في الإفصاح عن نتائج المسؤولية البيئية لعملائهم عند إعداد تقرير عملية المراجعة، فاعلية تقارير المراجعة، وكل هذه المتغيرات تؤثر إيجاباً على قرارات المستثمرين. وفيما يخص الدراسات المرتبطة بدراسة العلاقة بين تقارير الأعمال المتكاملة وقرارات أصحاب المصالح فنجد أن مجموعة من هذه الدراسات تناولت محددات الإفصاح المحاسبي للتقارير المتكاملة وانعكاساتها على قرارات أصحاب المصالح بغرض تكوين إطار مفاهيمي للتقارير المتكاملة يساهم في زيادة فعالية المعلومات المالية وغير المالية بما يساهم في جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة.

لذا فإن الدراسة الحالية تركز على إيجاد دليل تطبيقي من البيئة المصرية يبين مدي أهمية معلومات تقارير الاعمال المتكاملة بما تتضمنه من معلومات بيئية واجتماعية وحوكومية واقتصادية في تدعيم قرارات أصحاب المصالح وذلك

من خلال تطوير مؤشر للإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة وفقاً للدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة في البورصة عن أداء الاستدامة ٢٠١٩. بطريقة تحليل المحتوى للتقارير المالية في الشركات المدرجة في البورصة المصرية وفقاً لمؤشر الاستدامة S&P/ EGX ESG.

**٦. فروض الدراسة :** في ضوء طبيعة المشكلة وتساؤلاتها وتحقيقاً لأهدافها تتمثل فروض الدراسة فيما يلي:

١. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعات الدراسة حول معلومات تقارير الأعمال المتكاملة.
٢. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وقرار الاستثمار كأحد قرارات أصحاب المصالح.
٣. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وقرار منح الائتمان كأحد قرارات أصحاب المصالح.
٤. الفرض الرابع: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي قرار الاستثمار كأحد قرارات أصحاب المصالح .
٥. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي قرار منح الائتمان كأحد قرارات أصحاب المصالح .

٧. **منهجية الدراسة:** بعد عرض وتوضيح طبيعة ومشكلة الدراسة وأهميتها وتحديد أهدافها والفروض الخاصة بها وأيضاً الدراسات السابقة ذات الصلة بأبعاد الدراسة يتم تنظيم واستكمال باقي الدراسة علي النحو التالي:

٨. **الإطار النظري للدراسة:** والذي يناقش ما هي وطبيعة معلومات تقارير الاعمال المتكاملة والإفصاح عنها ، وماهيية وطبيعة قرارات أصحاب المصالح.

٩. الدراسة التطبيقية وتشتمل علي العناصر التالية: مجتمع وعينة الدراسة، بيانات الدراسة ومصادر الحصول عليها، متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، الأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبارات الفروض، تحليل نتائج الدراسة التطبيقية، النتائج والتوصيات.

٨. **الإطار النظري للدراسة:**

١.٨ **تقارير الاعمال المتكاملة:**

١.١.٨ **مفهوم تقارير الاعمال المتكاملة:**

ركزت بعض الدراسات على التقارير المتكاملة باعتبارها وسيلة لخدمة أصحاب المصلحة، حيث يرى (Deloitte,2011) أن التقرير المتكامل هو تقرير يحكي قصة بيئية لمنظمة ما بطريقة تسمح لجميع أصحاب المصلحة بتقييم قدرة المنظمة على خلق والحفاظ على القيمة على المدى القصير والطويل الأجل.

ويرى (Solstice) sustainability works INC., 2005 أن التقرير المتكامل ذلك التقرير الذي يشمل المعلومات المالية والمعلومات عن أداء الاستدامة ( البيئي، الحوكمي، المسؤولية الاجتماعية ) في وثيقة واحدة .

كما أوضح (حجازي،٢٠١٤) أن تقرير الأعمال المتكاملة يُعد وسيلة لتوصيل معلومات مالية ونوعية (كمية ووصفية) عن الأداء المالي، والاستدامي والحوكمي، والاستراتيجي للشركة لخدمة أصحاب المصلحة، من خلال تخفيض مخاطر المعلومات، ومن ثم مساعدتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم.

في حين يرى (Hoboucha,2010) أن تقرير الأعمال المتكاملة هو التقرير الذي يربط الجانب البيئي، والاجتماعي، والحوكمي للشركة بأدائها المالي، فهو بذلك يربط الماضي بالحاضر والمستقبل خاصةً اذا تضمن هذا التقرير الإفصاح عن الأداء الاستراتيجي للشركة وسمعتها والمخاطر التي تواجهها .

كما يرى (Eccles, et. al., 2010) أيضا أن التقارير المتكاملة تمثل منهجاً شمولياً يُمكن للمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة لفهم كيفية أداء المؤسسة ويتناول النتائج طويلة الأجل للقرارات ويوضح العلاقة بين القيمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وبين استراتيجية المنظمة والحوكمة ونموذج العمل وبالتالي يقدم التقرير المتكامل تحليل الآثار والترابط بين الفرص المالية وغير المالية والمخاطر والأداء عبر سلسلة القيمة.

كما عرفت اللجنة الدولية لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC, ٢٠١١) بأنها "عبارة عن تقرير يجمع بين المعلومات الجوهرية حول استراتيجية المنظمة وحوكمتها وتطورها وآفاقها بطريقة تعكس السياق التجاري والاجتماعي والبيئي الذي تعمل ضمنه، أي أنها توفر تمثيلاً واضحاً وموجزاً لكيفية إظهار المنظمة للإدارة وكيف تخلق القيمة وتحافظ عليها على المدى القصير والمتوسط والطويل. ٢.١.٨ أهمية تقارير الأعمال المتكاملة : يرى (Sanford Lewis, 2010) أن أهمية التقارير المتكاملة ترجع إلى تجاهل المحللون تقارير الاستدامة المنفصلة، وإعداد التقارير المتكاملة يضع هذه المعلومات أمام المحللين ويوجه النظر إلى أهمية العناصر غير المالية، كما أن إعداد التقارير المتكاملة سيضمن استدامة الأداء المؤسسي لأخذه في الاعتبار المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتقرير عن أداء الشركة الذي يعتبر أكثر أهمية للإدارة العليا حيث يوضح العلاقة بين أداء الشركة بغرض الاستدامة والقيمة طويلة الأجل، تحسين الأداء المالي للشركة وضمن تحسين هذا الأداء في الأجل الطويل، فالأداء المالي الجيد يسمح للشركات بوجود موارد مالية كافية لأداء المسؤولية الاجتماعية مما ينعكس بزيادة المبيعات ومعدلات النمو نتيجة للصورة الجيدة للشركة لدى المستهلكين والحوكمة وباقي أفراد المجتمع.

وتتضح أهمية التقارير المتكاملة مما يلي:

1) أن هذه التقارير تسمح للمنظمات بالاهتمام بالبيئة والقضايا الاجتماعية وبالموظفين داخل هذه المنظمات.

2) أنها تُشارك في الاستعداد الشامل واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

3) أن تقارير الأعمال المتكاملة تعزز من الشفافية.

4) أنها تعزز وتحافظ على الثقة في البيئة حيث تعمل على زيادة جاذبية المنظمة كصاحب عمل من العمال ذوي المهارات العالية، وإقناع المقاولين المسؤولين اجتماعياً من خلال بناء سلسلة إمداد مسئولة اجتماعياً، وخلق الاهتمام بالمستثمرين المسؤولين اجتماعياً.

- 5) أنها تسمح للمنظمة أنها تُؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة من خلال قبول الملاحظات من البيئة حول الإجراءات المتخذة .
- 6) أنها تسلط الضوء على المعلومات المالية والمعلومات غير المالية والنتائج المحققة.
- 7) أنها تحث على الابتكار وتشجع على معرفة التنظيم.
- 8) توفر فرصة لاستكشاف فرص جديدة للتحسين المستمر للعمليات التجارية وتنفيذ برامج التحسين المستمر للأعمال من خلال زيادة التعاون بين مختلف الإدارات المشاركة في تنفيذ استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- 9) تساعد في تحديد التهديدات وفهمها والتغلب عليها (Fijałkowska, et. al., 2013).
- ٣.١.٨ أهداف تقارير الأعمال المتكاملة : تعددت أهداف تقارير الأعمال المتكاملة بحسب الغرض التي استخدمت من أجله، فقد تناولت دراسة (Brad, 2013) الهدف من تقرير الأعمال المتكاملة بأنه يتمثل في تقديم نظرة ثاقبة على الأداء المستدام للشركة وقيمتها وتأثيرها اليوم وفي المستقبل، كما بين (Downes, 2014) أن التقارير المتكاملة سواء في التقارير الدورية أو السنوية تهدف إلى إعطاء صورة كاملة عن أنشطة الشركة بطريقة واضحة بحيث يُفهم بسهولة حتى من قبل غير المتخصصين، وتُمكن المتخصصين من المستثمرين والمساهمين والمهتمين بكيان تجارى بصورته الشاملة من فهم واقع الشركة وزيادة الاستثمار.
- وأوضحت دراسة (FEE, 2011) أن الهدف من التقارير المتكاملة هو إعداد وتقديم تقرير موجز وواضح ومتسق وقابل للمقارنة يجمع بين المعلومات المالية وغير مالية بطريقة منظمة حول الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وحوكمتها ونموذج الأعمال) يدعم الاحتياجات من المعلومات للمستثمرين على المدى الطويل، كما يعكس الترابط بين العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمية والمالية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على الأداء على المدى الطويل.
- وقد لخص معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين (SAICA) ، (2015) الهدف من التقارير المتكاملة كما يلي :
- تحسين جودة المعلومات المتاحة لمقدمي رأس المال المالي لتمكين تخصيص رأس المال بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية



- تعزيز نهج أكثر تماسكاً وفعالية في إعداد تقارير الشركات يعتمد على مسارات مختلفة للتقرير ويشمل مجموعة كاملة من العوامل ( المالية والبيئية والاجتماعية والحوكومية ) التي تؤثر مادياً على قدرة المؤسسة على إنشاء قيمة بمرور الوقت .
- تعزيز المساءلة والإشراف على القاعدة العريضة لرؤوس الأموال (المالية والمصنعة والفكرية والبشرية والاجتماعية والعلاقات الطبيعية) وتعزيز فهم أوجه الترابط بينها .
- دعم التفكير المتكامل وصنع القرار والإجراءات التي تركز على خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

#### ٤.١.٨ خصائص تقارير الاعمال المتكاملة :

- يمكن عرض أهم الخصائص المميزة لتقارير الأعمال المتكاملة كما يلي :
1. التقرير المتكامل يعطى نظرة كلية عن الشركة من خلال تكامل معلومات الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي مع معلومات الأداء المالي للشركة.
  2. تتضمن تقارير الأعمال المتكاملة معلومات مالية وغير مالية اقتصادية وبيئية واجتماعية وحوكومية وأخلاقية ملائمة، لأن هناك اتفاق عالمي بضرورة تحسين تقرير الشركات للتأكيد على تفهم الأعمال المسئول عنها إدارة الشركة.
  3. يتضمن التقرير المتكامل إفصاحات عن رؤية ورسالة واستراتيجية الشركة وما ينبثق عنها من أهداف وتقييم للوضع الحالي من حيث الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف والمخاطر (غنيم، ٢٠١٧)
- كما يري (الفاقي، ٢٠١٩ ) أنه يجب ان تتميز خصائص محتوى تقارير الاعمال المتكاملة بالعوامل التالية :

- ١- وصف أنشطة الاعمال : حيث يجب أن تصف التقارير خصائص المدخلات وأنشطة الأعمال الرئيسية والميزة التنافسية، ويعتمد ذلك على التوفيق بين التقارير الداخلية والخارجية مع التركيز علي المستوى الاعلى للمعلومات .
- ٢- أدوات قياس النتائج المستهدفة : يجب أن تحدد التقارير المتكاملة، كيف يمكن للمنظمة أن تحقق أهدافها الاستراتيجية، وما هو المدى الزمني اللازم في الأجل القصير والمتوسط والطويل لتحقيق هذه الاهداف، وكيف يمكن قياس الإنجازات علي نفس المدى.

- ٣- تحديد مؤشرات الأداء : يجب أن يحدد التقرير المتكامل، إلى أي مدي تحقق المنظمة أهدافها لفترة معينة، وما هي النتائج المتوقعة من حيث تأثيرها علي رأس المال، وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية التي تجمع بين المقاييس المالية والمقاييس غير المالية.
- ٤- تقييم المخاطر المستقبلية : يجب أن تحدد التقارير المتكاملة مصادر المخاطر سواء كانت داخلية أو خارجية وخطوات الحد من هذه المخاطر ومواجهة هذه المخاطر، مع ضرورة الإفصاح عن الأداء المستقبلي وإجراء المقارنات بين النتائج الفعلية والأهداف المخططة من قبل.
- ٥- طرق الإعداد : يجب تحديد المعلومات الأكثر أهمية والتي يجب إدراجها في التقرير المتكامل وكيف يمكن تحديدها كميًا وتقييمها، وكذلك تحديد أسس العرض والطرق المستخدمة في قياس هذه المعلومات.

#### ٥.١.٨ الفوائد المرجوة من إعداد التقارير المتكاملة:

- يحقق استخدام التقارير المتكاملة ثلاثة فئات من الفوائد (Brad, 2013., Eccles, 2011):
- الفئة الأولى : هي الفوائد الداخلية مثل :
- ١- تخصيص الموارد الداخلية بشكل أفضل
  - ٢- زيادة المشاركة مع المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.
  - ٣- تعتبر التقارير المتكاملة وسيلة هامة لإدارة الشركة تكسبهم فهم عميق لاستراتيجية الشركة وتوضح كيفية التأثير والتأثر بالعوامل البيئية والاجتماعية والمالية والاقتصادية.
  - ٤- انخفاض المخاطر.
  - ٥- شفافية التقارير المتكاملة حيث تحتوي على كل القضايا الإيجابية والسلبية مما يزيد من الثقة في الشركة وتعزيز سمعتها بين أصحاب المصلحة.
  - ٦- يفضل الموظفون العمل في الشركات جيدة السمعة وفي المقابل تتمتع تلك الشركات بولاء الموظفين وانخفاض تكاليف العمالة.

الفئة الثانية : فوائد خارجية، تتمثل في :-

- ١- تلبية الاحتياجات الرئيسية للمستثمرين الذين يرغبون في الحصول على المعلومات البيئية والاجتماعية ومعلومات عن نموذج الحوكمة الذي تطبقه الشركة.
- ٢- تقدم التقارير المتكاملة نظرة شاملة طويلة الأجل عن الشركة وتخدم أصحاب المصلحة حيث تمكنهم من تقييم مقدرة الشركة على تكوين القيمة والحفاظ عليها.
- ٣- تعتبر وسيلة جيدة للاتصال الاستراتيجي مع أصحاب المصلحة.
- ٤- زيادة الثقة في الشركة وتعزيز سمعتها بين أصحاب المصلحة نتيجة زيادة درجة الشفافية.

الفئة الثالثة : وهى إدارة المخاطر التنظيمية، وتتمثل في :-الإجراءات التي تتخذها الشركة لتلبية احتياجات ومتطلبات أسواق الأوراق المالية والمتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى.

#### ٦.١.٨ مبادئ اعداد التقارير المتكاملة :

تُدعم المبادئ التوجيهية التالية عملية إعداد التقارير المتكاملة ، وتقدم معلومات حول محتوى التقرير وكيفية تقديم المعلومات (Mertins,et al., 2012):

-التركيز الاستراتيجي : يقدم التقرير المتكامل نظرة ثاقبة للأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وكيف ترتبط هذه الأهداف بقدرتها على خلق القيمة والحفاظ عليها بمرور الوقت والموارد والعلاقات التي تعتمد عليها المنظمة

-اتصال المعلومات : يوضح التقرير المتكامل الروابط بين المكونات المختلفة لنموذج عمل المنظمة، والعوامل الخارجية التي تؤثر على المنظمة ، والموارد والعلاقات المختلفة التي تعتمد عليها المنظمة وأدائها.

-التوجه المستقبلي: يتضمن التقرير المتكامل توقعات الإدارة حول المستقبل بالإضافة إلى معلومات أخرى للمساعدة في التقرير عن المستخدمين لفهم وتقييم آفاق المنظمة والشكوك التي تواجهها.

-الاستجابة وشمولية أصحاب المصلحة : يقدم التقرير المتكامل نظرة ثاقبة لعلاقات المنظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وكيف وإلى أي مدى تفهم المنظمة احتياجاتهم وتضعها في الاعتبار وتستجيب لها.

-الإيجاز والموثوقية والأهمية النسبية: يوفر التقرير المتكامل معلومات موجزة وموثوقة والتي تعد أساسًا سليمًا لتقييم قدرة المنظمة على إنشاء القيمة والحفاظ عليها على المدى القصير والمتوسط والطويل.

#### ٧.١.٨ الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة :

ويمكن الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة في ضوء ما اتفقت عليه دراسات سابقة (Ioannou, I., Serafeim, G. 2015 Boiral, O. 2013, Hahn, R., and Michael, K.2013)) من حيث نوع المعلومات إلي: معلومات مالية ومعلومات غير مالية ، كما يمكن تقسيمها من حيث التصنيف الإداري للوحدة الاقتصادية إلي : معلومات عن وضع الوحدة الاقتصادية، ومعلومات عن أعمال الوحدة الاقتصادية ، ومعلومات عن عمليات التشغيل وأثارها ، ومعلومات عن المخاطر، ومعلومات عن الأهداف الاستراتيجية، ومعلومات عن تقييم أداء الوحدة الاقتصادية، ومعلومات عن الأهداف المستقبلية للأداء، ومعلومات عن العاملين.

#### - الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة من حيث نوع المعلومات :

١- معلومات مالية وتشمل :

- القوائم المالية الأساسية ( قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات المتممة).
- تقرير مراجع الحسابات .
- الاستثمارات المالية مرتبطة بالطاقة المتوقعة.
- معلومات مالية قطاعية.
- طرق عرض مختلفة للمعلومات المالية.

٢- معلومات غير مالية وتتضمن :

-معلومات تقدمها الإدارة عن استدامة الشركة مثل استراتيجية الشركة وتتضمن تقرير الرئيس التنفيذي، وصف المنافع والمخاطر والفرص، كذلك سجل بخصائص الشركة مثل رؤية ورسالة الشركة، الاستراتيجية العامة للشركة، العلامات التجارية، المنتجات والخدمات الرئيسية، قيم الشركة، الأسواق التي تخدمها الشركة، إشراك أصحاب المصالح، قائمة بأصحاب المصالح الرئيسيين، القضايا ذات الأولوية لأصحاب المصالح.

-الحوكمة مثل هيكل حوكمة الشركة متضمنا لجان مجلس الإدارة، عملية تفويض السلطة إلى كبار الموظفين التنفيذيين، ترشيح واختيار مجلس الإدارة ولجانه، دور مجلس الإدارة في تحديد الآثار والمخاطر والفرص الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، سياسات الأجور بالنسبة لمجلس الإدارة وكبار الموظفين التنفيذيين.

-مؤشرات الأداء الاقتصادي ويتضمن بيانات مالية وفقا لمعايير IFRS ، القيم الاقتصادية المباشرة كالإيرادات وتكاليف التشغيل والأرباح المحتجزة والمدفوعات لأصحاب رؤوس الأموال، السياسات المحاسبية للشركة، معدلات الأجور، الحصة السوقية والمستقبلية للشركة، تقرير عن مستوى قدرة الشركة على الاستثمار مستقبلا وخطط الاستثمار .

-مؤشرات الأداء البيئي ويتضمن مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية، نفقات تشغيل أنشطة الحفاظ على البيئة، الشهادات البيئية الممنوحة للبيئة، إجمالي الكميات المستخدمة من المياه والطاقة والمواد، إجمالي وزن النفايات، الشهادات البيئية الممنوحة للشركة، اكتشاف مصادر جديدة للطاقة.

-مؤشرات الأداء الاجتماعي ويشمل المزايا الممنوحة للعاملين، سياسة الأجور، صحة وسلامة الموظفين، وجود صندوق لمعاشات التقاعد والرعاية الصحية، معدل ساعات التدريب في كل عام لكل موظف، الجهود المبذولة لدعم الأعمال الخيرية في المجتمع المحلي، سلامة وجودة المنتجات، توفير حل للمشكلات الاجتماعية.

**الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة من حيث التصنيف الإداري للوحدة الاقتصادية كما يلي:**

-وضع الوحدة الاقتصادية: معلومات إفصاح عن نطاق وحدود التقرير المتكامل، والفترة التي يغطيها التقرير، الشركات التابعة والمشاريع المشتركة، وطبيعة المعلومات المقدمة، بالإضافة إلى توضيح الهدف من تقارير الأعمال المتكاملة.

نظرة عن أعمال الوحدة الاقتصادية : تتضمن معلومات عامة عن الشركة ونشاطها وحجم موقع عملياتها وأنشطتها، والأنشطة الرئيسية، والمنتجات والخدمات والهيكل التنظيمي، وأسماء أصحابها وأعضاء مجلس الإدارة، وتقديم نبذة عامة في الشركة .

عمليات التشغيل وأثارها : تتضمن معلومات عن القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بأنشطة الشركة الحالية والمتوقعة، ومعلومات عن الآثار الهامة والجوهرية لقرارات وأنشطة

الشركة على النظم المالية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية سواء كانت إيجابية أو سلبية والتي يمكن أن تؤثر على قدرة المنشأة على خلق القيمة والحفاظ عليها .

تحديد المخاطر : يتضمن معلومات عن المخاطر المحيطة بالشركة وطرق مواجهتها.

الأهداف الاستراتيجية : تتضمن تقديم معلومات عن أهداف الشركة الاستراتيجية والكفاءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ومؤشرات أداء رئيسية تقيس تحقيق الأهداف .

تقييم أداء الوحدة الاقتصادية : تتضمن معلومات عن الأداء المالي الحالي ومقاييس ومؤشرات الأداء الأخرى مع وصف لأنشطة الشركة التي قامت بتحقيق أهدافها الاستراتيجية، مع تقديم معلومات عن الأداء المالي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشكل كاف لخدمة أصحاب المصالح.

الأهداف المستقبلية للأداء: تتضمن معلومات عن أنشطة الشركة المستقبلية وإدائها وأهدافها المتوقعة بما يتناسب مع توقعات أصحاب المصالح والمجتمع المحيط.

معلومات عن العاملين : يتضمن تقديم معلومات عن العاملين وتقسيمهم وفقا للهيكल التنظيمي واجورهم والمميزات التي تقدم للعاملين لتحسين إنتاجيتهم واستراتيجية الأجور . (علي، ٢٠١٧)

## ٢.٨ قرارات أصحاب المصالح :

١.٢.٨ مفهوم أصحاب المصالح : يعتبر موضوع أصحاب المصالح من موضوعات الإدارة الاستراتيجية لكونه يمثل بنية علاقات وتفاعلات متشابكة مع البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، حيث تم تعريف أصحاب المصالح من قبل الباحثان Ansoff ، Stewart على أنهم "الجماعات التي بدونها تتوقف المنظمة عن العمل" بمعنى أن تلك الجماعات لها دور استراتيجي وحيوي في استمرارية وبقاء المنظمة (الفوق، ٢٠١٧)

ويرى فريمان وريد (Freeman and Reed, 1983) ، أن مصطلح أصحاب المصلحة يمكن النظر إليه من جانبين الأوسع والضيق، صاحب المصلحة حسب الجانب الأوسع يعني مجموعة أو أفراد يمكن تحديدهم والتعريف بهم لهم القدرة على التأثير على تنفيذ وتطبيق أهداف المؤسسة، أو يمكن أن يتأثروا جراء انجاز أهداف المؤسسة، أما من الجانب الضيق فان أصحاب المصلحة هم مجموعة أو أفراد يمكن تحديدهم والتعرف عليهم بحيث أن استمرار المؤسسة يتوقف ومرتبط بهم. في حين أن هيل وجونسون (Hill and Jonson, 1992)، عرفا أصحاب المصلحة بأنه مصطلح يرجع ويشير إلى مجموعة من المنظمات والكيانات التي لها حقوق ومطالبات شرعية تجاه المؤسسة (بادن، و بريش، ٢٠١٧).

كما عرف رملي وزحوط أصحاب المصالح في المؤسسة الاقتصادية هم "كل فرد أو جماعة، كيان طبيعي أو معنوي، حالي أو مستقبلي يملك عقوداً صريحة أو ضمنية مع المؤسسة، يؤثر أو يتأثر أو يشارك بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة وبأهدافها سواء نشطت أم لم تنشط"(رملي، و زحوط، ٢٠١٢).

٢.٢.٨ تصنيفات أصحاب المصالح: هناك العديد من التصنيفات المختلفة لأصحاب المصالح وفقاً لوجهات نظر المفسرين الاقتصاديين نذكر منها :

#### ١.٢.٢.٨ أصحاب المصالح وفقاً لإدوارد فريمان (Edward Freeman):

قدم فريمان نموذجان من التصنيفات المختلفة لأصحاب المصالح مَيَزَ فيهما بين أصحاب المصالح الداخلية والخارجية وأصحاب المصالح الرئيسية والثانوية يمكن توضيحهم كما يلي:

-أصحاب المصالح الداخلية : وتضم كل الأطراف الفعالة التي تتشكل منها البيئة الداخلية للشركة ومنها الملاك، الموظفين، أعضاء مجلس الإدارة.

-أصحاب المصالح الخارجية : ويشمل هذا التصنيف أصحاب المصالح طبقاً لدرجة انتمائهم للبيئة الخارجية للشركة وفي نفس الوقت تكون ذات علاقة وثيقة معها مثل الزبائن، والموردين، والدائنين.

-أصحاب المصالح الرئيسيين : ويطلق على هذا التصنيف، التصنيف حسب الأهمية، أصحاب المصالح الأساسيين هم الأفراد الذين تكون لهم اهتمامات مباشرة بتملكات الشركة وتتمثل في المساهمين من حملة الاسهم، العاملين، الزبائن، المجهزين، وأفراد المجتمع المحيط بالشركة.

-أصحاب المصالح الثانوية : وهم كل من له تأثير غير مباشر على الشركة أو يتأثر بدرجة قليلة بنشاط الشركة بالنسبة للأطراف الأساسية وتشمل كل من جماعات الضغط والإعلام وغيرها من شرائح المجتمع المحيط بالشركة (مجودة، ٢٠١٥).

#### ٢.٢.٢.٨ أصحاب المصالح وفقاً لرونالد، وبرادلي (Ronald Mitchell , Bradley agle):

ويعتبر تصنيف رونالد وبرادلي لأصحاب المصالح على أساس الشرعية، والضرورة الملحة، والسلطة، تصنيفاً مختلفاً عن التصنيف السابق حيث أوضح رونالد وبرادلي أصحاب المصالح من حيث الصفات التي تتعامل بها مع الشركة على سبيل المثال فالشرعية تشير إلى درجة التزام الشركة في تطبيق الشرعية في علاقتها مع كل صاحب مصلحة وفقاً للمعايير والقوانين والقيم والأهداف المجتمعية، القدرة وتقيس قدرة التأثير على مختلف أطراف الشركة الأولية مثل أولوية تلبية احتياجات

الأشخاص الأكثر استعجالاً في الشركة، وفيما يلي يوضح رونالد، ويرادلي تصنيفات أصحاب المصالح على أساس الشرعية، والضرورة الملحة، والسلطة إلى ثلاث تصنيفات وهم:

- أصحاب المصالح المرتقبين
- أصحاب المصالح الكامنين
- أصحاب المصالح الحاسمين

أولاً : أصحاب المصالح المرتقبين تنقسم إلى :

- أصحاب المصالح الخطرين : وتتضمن مجموعة من المطالب ذات الرغبة القوية والشديدة لتحقيقها رغم كونها تتمتع بصبغة عدم القانونية(غير الشرعية ) ما يتيح إمكانية الاستعمال السيئ للسلطة للوصول إليها وتلبيتها .

- أصحاب المصالح المهيمنين : ويتملك هذا النوع من الشرعية والسلطة ما يجعله يلي احتياجات جانب كبير من متطلبات هذه الفئة.

- أصحاب المصالح التابعين : هذه المجموعة عادة يكون لها مطالب مشروعة وملحة إلا أنها لا تمتلك السلطة في تحقيق هذه المطالب .

ثانياً : أصحاب المصالح الكامنين وتنقسم إلى :

- أصحاب المصالح المطالبين : وبالرغم من المطالب الملحة لهذا الصنف إلا أنه لا يمكن التأثير على الشركة في تحقيق هذه المطالب إلا اذا أدرجت هذه المطالب ضمن تحالفات.

- أصحاب المصالح الساكنين : هذه الفئة تظل ساكنة بالشيء القليل من الاحتياجات وذلك لأنها لا تمتلك لا القوة ولا الشرعية التي تعطيها الحق في المطالبة بهذه الاحتياجات .

- أصحاب المصالح التقديرين : يمتلك هذا الصنف من أصحاب المصالح الشرعية في المطالبة بالاحتياجات إلا أنها ليس لديها القوة في التأثير على استجابة تلك المطالب.

ثالثاً : أصحاب المصالح الحاسمون: وهذا النوع من أصحاب المصالح تجتمع فيه الشروط الثلاث وهي القوة، ضرورة الإلحاح، الشرعية ولذلك يعطى المديرين أهمية كبيرة لهذه الفئة وتتشأ علاقات وثيقة معهم، وتضعهم بمثابة المرتبة الأولى في التصنيف (Mitchell,et. al., 2015).

٣.٢.٢.٨ : أصحاب المصالح وفقاً لفيرنانديز وتنقسم إلى:

• المساهمون : يتمثل الهدف الرئيسي للمساهمين كأصحاب مصالح في المؤسسة الاقتصادية في تحقيق الأرباح من خلال حصولهم على العائد من الأسهم المشتراه.



٠٠العملاء : تعمل المؤسسة على تلبية رغبات العملاء وبذلك تحسن من مركزها التنافسي والحصول على المزيد من الحصص السوقية الجديدة.

٠العمال : يعتبر هذا العنصر عنصراً فعالاً في تحقيق نجاح المؤسسة ولذلك تعمل المؤسسة على دعم هؤلاء العمال بنظم حوافز تشجيعية حتى تشعرهم بانتماهم لها .

٠الشركاء : يعتبر الوفاء ومدى ارتباط الشركاء في الفهم المشترك وتجنب الصراعات الداخلية يساعد بدرجة كبيرة في استقرار المؤسسة واستمراريتها(محدودة، ٢٠١٥).

٠المجتمع : تلتزم المؤسسات بأخذ البعد الاجتماعي في الاعتبار إلى جانب البعد المالي والاقتصادي، فقد أصبح مراعاة المعايير الأخلاقية والبيئية يعطى صورة إيجابية للمؤسسة في المجتمع .

#### ٤.٢.٨: أصحاب المصالح وفق الغالبى والعامري وتنقسم إلى:

٠فئة العملاء : وتشمل جميع المستهلكين المستفيدين من السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسة

٠فئة الملاك : وتتمثل في أصحاب رؤوس الأموال أفراد أو مجموعات طبيعيين أو معنويين سواء ملكية خاصة أو عامة.

٠فئة العاملين : وتشمل جميع العاملين في المؤسسة بغض النظر عن طبيعة النشاط الذى يقومون به.

٠فئة أفراد المجتمع : وتشمل جميع أفراد المجتمع الذى تعمل المؤسسة وفق نطاقه.

ومن خلال العرض السابق للتصنيفات المختلفة لأصحاب المصالح نجد أن هذه التصنيفات تساهم بدرجة كبيرة في تفسير مفهوم أصحاب المصالح، فمثلا العامل الذى يعتبر صاحب مصلحة لدى المؤسسة لحصوله على الاجور والمكافاة فيعتبر تحقيق نجاح المؤسسة أيضا من مصلحتها وكذلك مراعات الجوانب الاجتماعية والبيئية من مصلحتها في الترويج لها وكذلك العمل على تلبية احتياجات العملاء يعطى لها نصيب أكبر في السوق، لذلك يجب أخذ التصنيفات المختلفة مجتمعة للحصول على فهم أفضل لأصحاب المصالح .

#### ٣.٢.٨: مداخل دراسة أصحاب المصالح:

أدركت المنظمات أن تحسين سمعتها وحصولها على ميزة تنافسية يأتي من خلال تطوير وتحسين العلاقات مع أصحاب المصالح من موظفين، وعملاء، وموردين، ومجتمع فهم يعدون موارد حيوية بالنسبة لها، حيث أن المهارات والخبرات والكفاءات التي يمتلكونها تؤلف المقدرات التنظيمية لها،

فالعلاقات الجوهرية مع أصحاب المصالح هي مصدر السمعة الجيدة، وتبرز من قيمة العلامة التجارية للمنظمة، ومن ثم تطوير الأسواق الحالية، وإيجاد أسواق جديدة، ولذلك تسعى المنظمات إلى دراسة مداخل أصحاب المصالح للحصول على فهم كافي لجميع الفئات لتعزيز العلاقات فيما بينها وفيما يلي توضيح لهذه المداخل :

**١.٣.٢.٨ المدخل الوصفي:** يتم توصيف وتوضيح وتفسير السلوكيات والخصائص المعينة في المنظمة، فهو يبين الحالة الماضية والحاضرة والمستقبلية لشؤون المنظمة وأصحاب مصالحها بوصفهم مؤثرين فيها من خلال دورهم الفعال في السياسات، وفي سبيل ذلك يرجع إلى شواهد تطبيقية تبين خصائص محددة للمنظمة وسلوكها فيركز المدخل على طبيعة المنظمة، وطريقة تفكير المديرين المسؤولين عن الإدارة، وكيف يمكن لمجلس الإدارة وضع مصالح ذوى العلاقة بالمنظمة ضمن استراتيجيتها، وكيف تدير المنظمات أعمالها فعليا.

**٢.٣.٢.٨ المدخل المعياري :** يستخدم هذا المدخل في تفسير وظيفة المنظمة، ويتضمن ذلك تشخيص وتحديد الإرشادات الفلسفية والأخلاقية في تشغيل وإدارة المنظمات، وعلى المنظمات أن تتبنى اتجاهات أصحاب المصالح باعتبارها حقا لهم، ويعتمد الباحثين على المدخل المعياري في تفسير مصالح ذوى العلاقة المتعددين عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية، كما يستخدم هذا المدخل أيضا في علم الاجتماع والإدارة وفي مجال المجتمع والأعمال بوجه عام .

**٣.٣.٢.٨ المدخل الوسيلى :** يستخدم المدخل الوسيلى في تحديد الارتباطات بين إدارة حقوق والتزامات أصحاب المصالح وبين تحقيق الأهداف الرئيسية للمنظمة، ولذلك يعد هذا المدخل أكثر إقناعا للمديرين من حيث المنافع العملية المترتبة على اتخاذهم هذا المدخل في إدارتهم للمنظمة، لأنه يستخدم الأدوات المنطقية والتجريبية لتضمين منهج أصحاب المصالح في الإدارة الاستخراجية الأمر الذى يترتب عليه عوائد مالية وحصص سوقية جديدة .

**٤.٣.٢.٨ المدخل البيئي :** يفترض هذا المدخل أن أفعال الافراد هي التي تصبغ المنظمات وتصاغ هي أيضا خلالها، وأن المنظمات تعد هي الفاعل الأساسي للقوى البيئية، وأن الأفراد يمارسون هذا الدور الفعال من خلال تفاعلاتهم مع المنظمات فالمدخل البيئي يفترض أن سياسات العالم تتكون نتيجة تضافر أفكار المجتمع، الأفراد، والمنظمات.  
ويعتمد هذا المدخل على إشارات لظواهر معينة وهي :  
-استمرار المنظمات ووجودها يعتمد بشكل كبير على شرعيتها.

- أفعال الأفراد هي التي تشكل المنظمات وتتشكل من خلالها.
- وجود معايير منظمة وملزمة تواكب التغير والتطور السريع في البيئة المحيطة.
- هناك مقاييس معينة يجب أخذها بالاعتبار في المنظمات مثل معدل الوفيات واستحداث موظفين، اندماج منظمات، انفصال منظمات (الجبري واخرون، ٢٠١٢).

#### ٤.٢.٨ أهمية مشاركة أصحاب المصالح :

تعمل المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة على تطوير ترخيص اجتماعي للعمل وتعتمد على الثقة المتبادلة والاحترام والتواصل الشفاف بين الشركة وأصحاب المصلحة فيها. وبالتالي يحسن صنع القرار وأداء الشركة من خلال : خفض التكاليف، إدارة المخاطر، تعزيز السمعة، تجنب الصراع، تحسين سياسة الشركة، تحديد التأثيرات ومراقبتها والإبلاغ عنها، إدارة توقعات أصحاب المصلحة، كما تعمل المشاركة الفعالة لأصحاب المصالح على تعزيز السياسات والإجراءات وتقييمها من خلال ( Climate, et al., 2018 ) :

- رفع مستوى الوعي وتمكين الفهم الأفضل للقضايا المعقدة لجميع الأطراف المعنية، وبناء قدراتهم على المساهمة على نحو فعال.
- بناء الثقة والتعاون والملكية المشتركة ودعم السياسات والإجراءات بين مجموعات أصحاب المصلحة، مما يؤدي إلى قدر أقل من الصراع وسهولة التنفيذ.
- معالجة تصورات أصحاب المصلحة عن المخاطر والتأثيرات والمساعدة في وضع تدابير للحد من الآثار السلبية وتعزيز الفوائد لجميع مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأكثر ضعفاً.
- تعزيز مصداقية التقييم ودقته وشموليته، بالاعتماد على الخبرات والمعارف المتنوعة والممارسات المحلية والتقليدية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة والشرعية واحترام حقوق أصحاب المصلحة.
- تمكين الطموح والتمويل المعزز من خلال تعزيز فعالية السياسات ومصداقية التقارير (Climate).

#### ٥.٢.٨ مزايا مشاركة أصحاب المصالح (Thomas, et al., 2005):

- تؤدي مشاركة أصحاب المصلحة الفعالة إلى:
- 1- تنمية اجتماعية أكثر إنصافاً واستدامة في تحسين عمليات صنع القرار .
- 2- تمكين إدارة أفضل للمخاطر والسمعة.

3- تمكين فهم بيئة العمل المعقدة مثل تطورات السوق وتحديد الفرص الاستراتيجية الجديدة .

4- تمكين الشركات من فهم احتياجات أصحاب المصلحة، مما يؤدي الوفاء بمتطلباتهم ودعم عملية اتخاذ القرارات.

5- إعلام وتثقيف وتأثير أصحاب المصلحة وبيئة العمل لتحسين عملية اتخاذ القرارات والإجراءات التي تؤثر على الشركة والمجتمع.

6- بناء الثقة بين الشركة وأصحاب المصلحة فيها.

٦.٢.٨ دور معلومات تقارير الأعمال المتكاملة في دعم قرارات أصحاب المصالح:

يظهر دور معلومات التقارير المتكاملة فيما يلي(عبد الدايم وآخرون، ٢٠١٦):-

1- خلق قيمة للشركة.

2- دور الإفصاح عن المعلومات في التقارير المتكاملة لأصحاب المصالح.

١.٦.٢.٨ - خلق قيمة للشركة :

يتم خلق قيمة عن طريق العمل علي زيادة الربط بين مكونات التنظيم المجتمعي للشركة وهي مجموعة واسعة من العوامل التي تشمل على أنشطة الأعمال التجارية للشركة بالإضافة إلي نظام واسع محيط بها تعمل فيه، ويشتمل على حدود وتوقعات المجتمع، ويجب العمل علي زيادة درجة الربط بين تلك المكونات عند تطبيقها لأغراض التقارير المتكاملة وهذا الربط بين المعلومات الناتجة عن هذه المكونات يعكس الطبيعة الحركية للأعمال التجارية، والاداء، والنظم الاقتصادية والمالية، الاجتماعية، والبيئية مما يؤدي إلى خلق قيمة للشركة على المدى الطويل سواء ايجابية أو سلبية.

٨ . ٢ . ٦ . ١ . ١ معلومات عن مسببات القيمة :

وهي عبارة عن قدرات أو متغيرات أو سياسات تتبعها المنظمة لتحقيق نتائج معينة من شأنها

خلق ميزة تنافسية تساعد في إضافة قيمة وهذا يشتمل على :-

(أ) مسببات مالية: مثل سياسة التسعير، كفاءة التشغيل، تكلفة رأس المال، حقوق الملكية للعلامة التجارية .

(ب) مسببات غير مالية: مثل علاقات المستهلك، توقعات المجتمع، الاهتمام البيئي، الابتكار، حوكمة الشركات، وقيم اجتماعية مثل النزاهة والثقة والعمل الجماعي الذي يدعم خلق القيمة.

### ٨. ٢. ٦. ١. ٢ معلومات عن وصف نموذج أعمال الشركة (E&Y and IIRC, 2013) :

يتضمن المدخلات وأنشطة الأعمال والمخرجات والنتائج والروابط مع استراتيجية المنظمة، وهذه المعلومات يتم التقرير عنها لمعرفة كيف يمكن لنموذج الأعمال المساهمة في إضافة قيمة للمنظمة وكذلك العلاقات بين نموذج الأعمال واستراتيجية التنظيم والتي تساعد بدورها في تفسير محتوى التقارير لمساعدة أصحاب المصالح في كيفية اتخاذ القرار.

### ٨٠. ٢. ٦. ١. ٣ معلومات عن الابتكار والنظرة المستقبلية :

وهي مدي تمتع الشركة بنظرة مستقبلية ورؤية تؤهلها من تصميم نموذج الأعمال يتضمن المرونة اللازمة لمواجهة الظروف المستقبلية سواء اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو حوكمية دون أن يؤثر ذلك علي تغيير في سياساتها الأساسية والتي أنشأت من أجله، مما يزيد من طموحات أصحاب المصالح ويدعم قراراتهم.

### ٨٠. ٢. ٦. ١. ٤ معلومات عن الحوكمة :

تؤثر معلومات الإفصاح عن معرفة وفهم والتزام إدارة الشركة بالقوانين والتشريعات المحلية والدولية المرتبطة بأنشطتها - الاقتصادية - البيئية - الاجتماعية- على مستوى الشفافية والثقة في قدرة الشركة على النجاح وتنفيذ نموذج الأعمال وذلك مما يزيد من قيمة الشركة ويدعم قرارات أصحاب المصالح .

### ٨٠. ٢. ٦. ١. ٥ معلومات عن الأداء :

يجب أن تلتزم الشركة بمبدأ الأهمية النسبية عند الإفصاح عن معلومات الأداء ليتضمن المعلومات ذات الأهمية التي يجب أن نأخذها في الاعتبار لظهور النظرة العامة للأداء في التقارير المتكاملة وعدم إغفال أي معلومات من شأنها أن تؤثر علي عدم وضوح مستوي الشركة في تحقيق أهدافها بنموذج الأعمال السابق إعدادة ، وذلك حتي تكون هناك نظرة حقيقية تسهم في زيادة القيمة الحقيقية للشركة لدي أصحاب المصالح مما يدعمهم في اتخاذ قراراتهم.

### ٨٠. ٢. ٦. ١. ٦ معلومات عن اشتراك أصحاب المصالح :

يوجد ارتباط وثيق بين قدرة المنظمة على خلق القيمة مع سلسلة التوريد والمجتمع والمستهلكين التي قد تشارك أو تتأثر بخلق القيمة، وهناك علاقة تكاملية بين القدرة التنافسية للشركة ونجاحها في توقعات رد فعل أصحاب المصالح الآخرين والتي تتأثر بأنشطة الشركة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمية، وتتمثل ردود الأفعال في زيادة المبيعات والمشاركات السوقية وتعزيز السمعة.

٨٠ . ٢ . ٦ . ١ . ٧ معلومات عن تقديرات الإدارة تجاه الأنواع المختلفة من رأس المال بواسطة نموذج الأعمال وذلك لخلق قيمة :

تعد المرأة الحقيقية لزيادة قيمة الشركة هي إضافة رؤوس الأموال المختلفة (رأس المال الطبيعي ، رأس المال الفكري، رأس المال البشري، رأس المال الصناعي، رأس المال البيئي، رأس المال الاجتماعي، رأس المال المالي )، لذلك علي إدارة الشركة إذابة العلاقات التشابكية بين رؤوس الأموال المختلفة والعمل علي زيادة الترابط والاندماج بينها للوصول إلي الأهداف المخططة بنموذج الأعمال ووفقا لاستراتيجية الشركة وذلك لزيادة قيمة الشركة ورفع درجة الترابط بين الشركة وبين أصحاب المصالح مما يسهل من عملية اتخاذ القرار لديهم .

٨٠ . ٢ . ٦ . ١ . ٨ معلومات عن نوع القيمة :

ويتضمن معلومات عن نوع القيمة التي ترغب المنظمة في خلقها وإضافتها:

-القيمة الاقتصادية .

-قيمة الاستدامة .

بمعنى -:

-لمن يتم خلق القيمة ؟

-لماذا يتم خلق القيمة ؟

-ما هي الإجراءات والأنشطة التي تتطوي على عملية خلق القيمة والتي تسعى المنظمة لخلقها ولماذا؟

٨٠ . ٢ . ٦ . ١ . ٩ معلومات عن البيئة الخارجية التي تعمل فيها الشركة :

وتشتمل على -:

-السياسة الخارجية .

-الجهات المنظمة التي تتعامل معها الشركة .

-المستوي الاجتماعي المحيط بالشركة.

-البيئة المحيطة التي تعمل فيها الشركة .

-الفرص والمخاطر التي تواجه الشركة .

-كيفية استجابة الشركة للمؤثرات الخارجية.

٨ . ٢ . ٦ . ٢ دور الإفصاح عن المعلومات في التقارير المتكاملة بالنسبة لأصحاب المصالح :  
يتضح دور الإفصاح عن المعلومات في التقارير المتكاملة بالنسبة لأصحاب المصالح طبقاً  
للدراسات التالية ( Serafeim,2015 ) كما يلي:

٨ . ٢ . ٦ . ٢ . ١ دور الإفصاح عن الأداء غير المالي بالنسبة لأصحاب المصالح التالية:  
-إدارة الوحدة الاقتصادية : هو بيان دور الوحدة الاقتصادية في تحقيق برامجها، وتحسين سمعة  
الوحدة الاقتصادية وتحقيق ميزة تنافسية لها.

-الموردون : حيث يؤدي الإفصاح إلى تحسين العلاقة مع الموردين، خلق فرص استثمار جديدة  
وزيادة القيمة المضافة، نمو وخلق قيمة للوحدة الاقتصادية على المدى الطويل.

-المستثمرين : يؤدي الإفصاح إلى تحسين العلاقة مع المستثمرين، تقييم أداء إدارة الوحدة  
الاقتصادية في الأبعاد البيئية والاجتماعية بصورة كاملة ومترابطة بما يمكنهم من اتخاذ قرارات  
الاستثمار .

-العاملين : تحقيق قدر من الانضباط الداخلي بين العاملين، تقوية أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين  
أداء إدارة المنشأة.

-العملاء : يعمل الإفصاح غير المالي على تحديد فرص تسويقية جديدة، المساهمة في بيان مدى  
التزام الوحدة الاقتصادية تجاه الأداء البيئي والاجتماعي .

-المجتمع : يؤدي الإفصاح غير المالي إلى خلق وعي لدى المجتمع بأهمية أداء الوحدة الاقتصادية  
بما ينعكس على الاستثمار فيه والمساهمة في مشاريع التنمية التي تحددها الدولة .

٨ . ٢ . ٦ . ٢ . ٢ دور الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر المحيطة بالشركة بالنسبة لأصحاب  
المصالح التالية :

-إدارة الوحدة الاقتصادية : توقع الوحدة الاقتصادية للمخاطر المحتملة الناتجة عن ندرة المواد  
الخام، مزيد من الشفافية وتحسين الالتزام بالمتطلبات التشريعية وتعمل المعلومات الغير المالية على  
دعم وثقة واحترام المجتمع المحيط .

-الموردون : يؤدي إلى تحسين علاقة الوحدة الاقتصادية مع الموردين، وتقليل مخاطر عدم توريد  
المواد الخام في مواعيدها .

-المستثمرين : معرفة المخاطر المحيطة بالوحدة الاقتصادية والآثار الناجمة عنها ودور الإدارة في تجنبها وطرق مواجهتها لحماية استثماراتهم.

-العاملين : جذب كفاءات جديدة من العاملين في حالة الاعلان عن وظائف جديدة، وزيادة ولاء العاملين وتحقيق أثر إيجابي على إنتاجية العاملين مما يزيد من الميزة التنافسية للوحدة الاقتصادية .

-العملاء : تؤثر تقارير الإفصاح غير المالي على عملاء الوحدة الاقتصادية بزيادة ثقة العملاء وحملة الأسهم في الوحدة الاقتصادية.

-المجتمع : يؤدي الإفصاح عن المخاطر إلى زيادة دعم المجتمع للوحدة الاقتصادية وتشجيعها على تنمية وتطوير أنشطتها والتوسع في استثماراتها .

٨ . ٢ . ٦ . ٣ دور الإفصاح عن كفاءة وفعالية العملية الإنتاجية بالنسبة لأصحاب المصالح  
التالية :

-الموردون : تحسين كفاءة سلسلة التوريد بشكل ينعكس على خفض الفاقد واستدامة الطلب على منتجات الشركة .

-العاملين : زيادة الابتكار نتيجة خلق وعي بين العاملين نحو أهمية الاستدامة، ويتحقق ذلك بتدريب العاملين والاستفادة من تخصيص الوقت لزيادة المهارات .

-المجتمع : يؤدي الإفصاح عن مراحل دورة حياة المنتج إلى كسب ثقة المجتمع نحو تحسين مواصفات وسلامة المنتجات خلال العملية الإنتاجية .

#### ٩ . الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى إختبار فروض الدراسة لتحديد مدي قبولها أو رفضها وتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة وهو قياس أثر الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي قرارات أصحاب المصالح للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. وفيما يلي عناصر الدراسة التطبيقية:

#### ١.٩ مجتمع وعينة الدراسة:

١.١.٩ مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري وفق مؤشر (S&P/ EGX ESG) علي إعتبار أنها أنشط الشركات، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠٢٠.



٢.١.٩ عينة الدراسة: تم الاعتماد علي عينة حكمية من الشركات المدرجة في البورصة المصرية وفقا لمؤشر الاستدامة S&P/ EGX ESG خلال فترة الدراسة وعددها (٦) شركات، وقد روعي عند اختيار عينة الدراسة الشركات التي تتداول اسهمها في البورصة المصرية داخل مؤشر الاستدامة S&P/ EGX ESG ولم يتوقف نشاطها خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٦ الى ٢٠٢٠، الشركات التي قامت بنشر تقاريرها المالية خلال الفترة من ٢٠١٦ حتي عام ٢٠٢٠ علي موقعها الالكتروني أو موقع البورصة، الشركات التي تعد قوائمها المالية ١٢/٣١ من كل عام وذلك لسهولة المقارنة بين هذه الشركات، وبتطبيق الشروط السابقة بلغت حجم العينة (٦) شركات، ملحق الدراسة رقم (١) يعرض لشركات عينة الدراسة.

### ٣.١.٩ بيانات الدراسة ومصادر الحصول عليها:

تتمثل بيانات الدراسة في بنود الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وقرارات أصحاب المصالح والخاصة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية. وقد إعتمدت الدراسة في الحصول علي تلك البيانات علي القوائم المالية المنشورة وتقرير مجلس الإدارة (نموذج ٤٠) للشركات المدرجة في البورصة المصرية وفقا لمؤشر الاستدامة S&P/ EGX ESG خلال الفترة من (٢٠١٦-٢٠٢٠) ، وذلك من خلال مواقع هذه الشركات ، شركة مصر لنشر المعلومات ، وموقع مباشر (www.mubasher.inf).

### ٢.٩ متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

١.٢.٩ المتغير التابع (٧) : يتمثل المتغير التابع للدراسة في قرارات أصحاب المصالح حيث تم قياس قرار الاستثمار (٧1) من خلال نسبة التغير في إجمالي الأصول الثابتة من سنة إلي أخرى، (النمو في الأصول) التي تعد أحد مقاييس فرص نمو الشركة والتي تستخدم في تقدير الحجم الأمثل للاستثمار المتوقع للشركة في العام القادم وذلك في ضوء فرص النمو لهذه الشركة في العام القادم، اعتمادا علي دراسة كلا من (أحمد، ٢٠٢٠، يوسف، ٢٠١٩) وعليه فقد اعتمد الباحث علي هذا المعدل لقياس مدي قدرة المستثمرين علي اتخاذ قرار الاستثمار، كما تم قياس قرار منح الائتمان (٧2) من خلال قسمة الالتزامات طويلة الاجل علي إجمالي الاصول، حيث تعتبر هذه النسبة مؤشراً لقياس قدرة الشركة علي منح الائتمان، إعتقادا علي دراسة (أحمد، ٢٠٢٠) وعليه فقد اعتمد الباحث علي هذا المعدل لقياس مدي قدرة الشركات مانحة الائتمان علي اتخاذ قرار منح الائتمان.

### ٢.٢.٩ المتغيرات المستقلة (X):

يتمثل المتغير المستقل للدراسة في بنود الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة من خلال تطوير مؤشر مقسم إلي أربع أبعاد وهم المعلومات البيئية وتشمل ١٤ عنصر، المعلومات الاجتماعية وتشمل ٢٨ بند ، المعلومات الحوكمية وتشمل ٧١ بند ، المعلومات الاقتصادية وتشمل ٢١ بند ، وبذلك يكون مجموع بنود المؤشر ١٣٤، وذلك اعتمادا علي الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن أداء الاستدامة (٢٠١٩).

٣.٢.٩ المتغيرات الحاکمة (Z): وتتمثل المتغيرات الحاکمة للدراسة (والتي قد يكون لها تأثير علي العلاقة بين مستوي الإفصاح عن المتغير المستقل والتابع) في كل من حجم الشركة ( ويتم قياسه بالوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول) ، معدل العائد علي الأصول ( ويتم قياسه بصافي الربح / إجمالي الأصول) ، والرافعة المالية ( ويتم قياسها بإجمالي الإلتزامات/ إجمالي الأصول)، معدل العائد علي حقوق الملكية (ويتم قياسه بصافي الربح / إجمالي حقوق الملكية)، عمر الشركة ( وتم قياسه من خلال احتساب المدة الزمنية من تاريخ تأسيس الشركة حتي عام ٢٠٢٠م) والجدول رقم (١) يعرض متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

## جدول رقم (١) متغيرات الدراسة وطرق قياسها

الرمز	المتغيرات	طريقة القياس	المصدر
Y	المتغير التابع : قرارات أصحاب المصالح	- قرار الاستثمار يتم قياسه من خلال نسبة التغير في اجمالي الاصول الثابتة،	أحمد، (٢٠٢٠)
Y1	قرار الاستثمار	- قرار منح الائتمان يتم قياسه من خلال نسبة الديون طويلة الاجل الي اجمالي الاصول.	
Y2	قرار منح الائتمان		
X	المتغير المستقل (الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة)	تطوير مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة يتكون من المعلومات البيئية وتشمل ١٤ بند، المعلومات الاجتماعية وتشمل ٢٨ بند، المعلومات الحوكمية وتشمل ٧١ بند، المعلومات الاقتصادية وتشمل ٢١ بند، وذلك استرشادا وإعتمادا علي ماتضمنه الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن أداء الاستدامة (٢٠١٩)، وذلك بطريقة البنود المجمعّة بإعطاء البند الذي يتم الإفصاح عنه بالتقارير والقوائم المالية القيمة (١) ، وإعطاء البند الذي لم يتم الإفصاح عنه القيمة (صفر) وقسمة المجموع علي إجمالي بنود المؤشر (١٣٤).	البورصة المصرية الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة (٢٠١٩)؛
X1	يتعلق بالمعلومات البيئية		
X2	يتعلق بالمعلومات الاجتماعية		
X3	يتعلق بالمعلومات الحوكمية		
X4	يتعلق بالمعلومات الاقتصادية		
Z	المتغيرات الحاكمة		السيد، (٢٠١٨)، Boubaker et al.,(2015)
Z1	حجم الشركة	الوغاز يتم الطبيعي لإجمالي الأصول	
Z2	الرافعة المالية	اجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول	الشعراوي، (٢٠٢٣)
Z3	العائد علي الاصول (ROA)	تم قياسه من خلال صافي الربح بعد الفوائد والضرائب علي اجمالي الاصول.	Cheng et al., (2015) ; إبراهيم، (٢٠١٨)
Z4	العائد علي حقوق الملكية (ROE)	تم قياسه من خلال صافي الربح بعد الفوائد والضرائب علي اجمالي حقوق الملكية.	Francis et al., (2015) ;
Z5	عمر الشركة (AGE)	تم قياسه من خلال احتساب المدة الزمنية من تاريخ تأسيس الشركة حتى عام ٢٠٢٠م	يوسف، ٢٠١٩

٣.٩ أسلوب الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة إعدمت الدراسة التطبيقية علي أسلوب تحليل المحتوي للتقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة للشركات وكذلك تقرير مجلس الإدارة (نموذج ٤٠). وذلك بطريقة البنود المجمعمة بإعطاء البند الذي يتم الإفصاح عنه بالتقارير والقوائم المالية القيمة (١) ، وإعطاء البند الذي لم يتم الإفصاح عنه القيمة (صفر) وقسمة المجموع علي إجمالي بنود المؤشر (١٣٤).

#### ٤.٩ الإساليب الإحصائية المستخدمة في إختبار فروض الدراسة

لإختبار مدي صحة فروض الدراسة تم إستخدام الأساليب الإحصائية التالية وذلك من خلال التحليل باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS):  
١.٤.٩ أسلوب التحليل الوصفي للبيانات (Descriptive Analysis): وذلك للوقوف علي متوسطات قيم بيانات متغيرات الدراسة وإنحراف هذه القيم عن تلك المتوسطات من خلال حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري.

٢.٤.٩ أسلوب تحليل الإرتباط (Correlation Analysis) : وذلك لتحديد إتجاه وقوة العلاقة بين الإفصاح عن معلومات الحوكمة في التقارير السنوية لشركات العينة وبين عدم تماثل المعلومات.

٣.٤.٩ أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis): وذلك لمعرفة وتحديد طبيعة ودرجة تأثير (المساهمة النسبية) بنود الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة والمتغيرات الحاكمة علي قرارات أصحاب المصالح. ويعتبر أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد من أساليب التحليل الإحصائي التي تتعامل مع المتغيرات المتعددة، كما يساعد أسلوب الإنحدار المتعدد في التحقق من وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويساعد أيضا في تقدير نموذج يستطيع منه الباحث التنبؤ بقيم المتغير التابع من خلال قيم المتغيرات المستقلة.

٤.٤.٩ إختبار كروسكال واليز (Kruskal Wallis): لإختبار معنوية الفروق في الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة في التقارير السنوية لشركات العينة ، حيث يستخدم هذا الإختبار معنوية الفروق بين متوسطات متغيرات الدراسة بين القطاعات المتعددة.

## ١.١٠ إختبار الفروض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

## ١.١.١ إختبار الصلاحية أو الإعتمادية لبيانات متغيرات الدراسة:

لما كان من الضروري قبل إجراء الإختبارات الإحصائية لفروض الدراسة الإطمئنان والوقوف علي مدى صدق وصلاحية بيانات الدراسة وجاهزيتها للتحليل وإمكانية الإعتماد عليها ، فقد تم إجراء إختبار كولموجروف سميرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) لتحديد مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وما يترتب عليه من اختيار الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة، ويمكن توضيح نتائج اختبار كولموجروف سميرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) من خلال الجدول التالي:

## جدول (٢) نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnov) للتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

Asymp. Sig. (2-tailed)	Test Statistic	N	المتغيرات	variables
0.072	0.153	30	المعلومات البيئية	X1
0.200	0.098	30	المعلومات الاجتماعية	X2
0.004	0.199	30	المعلومات الحوكمية	X3
0.053	0.158	30	المعلومات الاقتصادية	X4
0.001	0.220	30	قرار الاستثمار	Y1
0.000	0.247	30	قرار منح الائتمان	Y2
0.004	0.199	30	حجم الشركة	Z1
0.004	0.197	30	الرافعة المالية للشركة	Z2
0.000	0.353	30	العائد علي الاصول (ROA)	Z3
0.000	0.340	30	العائد علي حقوق الملكية (ROE)	Z4
0.001	0.222	30	عمر الشركة	Z5

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢) أن مستوى المعنوية P-Value لمتغيرات الدراسة بقيمة أقل من (0.05)، مما يشير إلى عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، ولذلك سوف يتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية عند اختبار صحة فروض الدراسة مثل اختبار كروسكال واليز للفروق، واختبار سبيرمان للإرتباط.

## ٢.١٠ إختبار سلوك وطبيعة بيانات متغيرات الدراسة:

لوقوف علي طبيعة بيانات الدراسة ورصد سلوكها تم حساب متوسطات القيم لبيانات متغيرات الدراسة وكذلك إنحراف قيم البيانات عن متوسطاتها ، ويعرض الجدول (٣) المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لبيانات متغيرات الدراسة كما يلي:

جدول (٣): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لمتوسط إجمالي شركات العينة

المتغير	Mean	Std. Dev.	Min	Max
Y1	.15	.472	-9.999	1.766
Y2	.327	.29	.041	.919
X1	.838	.141	.444	1
X2	.737	.129	.473	.929
X3	.811	.114	.541	.929
X4	.8	.112	.571	.952
X	.797	.098	.564	.936
Z1	21.604	2.573	18.222	25.016
Z2	.717	.152	.489	.971
Z3	.072	.189	-.117	1.026
Z4	.109	1.013	-4.088	3.418
Z5	37.167	22.364	12	82

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (٣) أن متوسط الإفصاح عن معلومات التقارير المتكاملة (X) يساوي 797. ، وجاء الإفصاح عن المعلومات البيئية (X1) أعلى متوسط بقيمة 838. ، بينما جاء الإفصاح عن المعلومات الإجتماعية (X2) أقل المتوسطات بقيمة 737. ، وبالنسبة لحجم الشركة Z1 فقد بلغ المتوسط علي مستوي شركات العينة بحد أدني وأقصى (18.222)، (25.016) ، وبالنسبة للرافعة المالية Z2 بلغ المتوسط علي مستوي شركات العينة بحد أقصى وأدني (971) (489)، وأما بالنسبة لمعدل العائد علي الأصول Z3 فقد بلغ المتوسط علي مستوي شركات العينة بحد أقصى وأدني (1.026) (-.117)، وبالنسبة لمعدل العائد علي حقوق الملكية Z4 فقد بلغ المتوسط علي مستوي شركات العينة بحد أقصى وإدني (3.418) (-4.088)، وأما بالنسبة لعمر الشركة Z5 فقد بلغ المتوسط علي مستوي شركات العينة بحد أقصى وأدني (82) (12) وأما بالنسبة للمتغير التابع فكانت قيمة المتوسط لشركات العينة بحد أقصى وإدني لقرار الاستثمار (1.766) (-.999) ، وقرار منح الائتمان (919) (041).

### ٣.١٠ إختبار تبين الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة في القوائم والتقارير السنوية لشركات العينة:

إختبار عدم وجود فروق معنوية في الإفصاح عن معلومات الأعمال المتكاملة في التقارير السنوية لشركات العينة ، تم إجراء إختبار كروسكال واليز والذي يعتبر أحد الإختبارات اللامعلمية لإختبار معنوية الفروق بين متوسطات متغيرات الدراسة بين القطاعات المتعددة. وتجدر الإشارة إلي أنه كلما إرتفعت قيمة كروسكال واليز كانت الفروق أكثر معنوية وكلما إنخفضت قلت المعنوية. والجدول (٧) يعرض لنتائج هذا الإختبار كما يلي:

جدول رقم (٤) نتائج إختبار معنوية فروق الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة في

#### التقارير السنوية لشركات العينة

variable	المتغير	بنوك	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	عقارات	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	أغذية ومشروبات وتبغ	خدمات مالية غير مصرفية	Test statistics	p-value
X1	المعلومات البنئية	28.00	7.80	17.00	15.60	10.40	14.20	16.057	0.007
X2	المعلومات الاجتماعية	28.00	8.20	17.00	16.90	16.70	6.20	19.581	0.001
X3	المعلومات الحكومية	24.00	16.20	22.40	15.80	11.00	3.60	18.409	0.002
X4	المعلومات الاقتصادية	23.00	12.30	4.90	16.50	28.00	8.30	25.592	0.000
X	معلومات تقارير الاعمال المتكاملة	140	48	74	84	90	29	18.941	0.000
Y1	قرار الاستثمار	19.40	17.40	16.00	10.20	17.60	12.40	3.947	0.557
Y2	قرار منح الائتمان	28.00	4.40	9.40	12.40	18.00	20.80	23.266	0.000
Z1	حجم الشركة	11.00	26.00	21.00	6.00	16.00	13.00	16.613	0.005
Z2	الرافعة المالية	27.00	13.00	19.00	7.40	3.60	23.00	26.724	0.000
Z3	العائد علي الاصول	12.60	25.20	10.20	20.60	21.40	3.00	22.430	0.000
Z4	العائد علي حقوق الملكية	24.20	25.80	9.00	14.80	16.00	3.20	24.262	0.000
Z5	عمر الشركة	21.40	28.00	10.50	19.60	10.50	3.00	26.771	0.000

(المصدر: نتائج التحليل الاحصائي)

يتضح من الجدول رقم (٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعات المختلفة فيما يتعلق بكل المتغيرات، المتغير المستقل معلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي المستوي الإجمالي وكذلك علي المستوي التفصيلي ( المعلومات البيئية X1، والمعلومات الاجتماعية X2، المعلومات الحوكمية X3، المعلومات الاقتصادية X4) والمتغير التابع ( قرار منح الائتمان)، والمتغيرات الرقابية (حجم الشركة Z1، الرافعة المالية Z2، العائد علي الاصول Z3، العائد علي حقوق الملكية Z4 ، عمر الشركة Z5)، وهو أقل من مستوي المعنوية ٥%، وعلي الجانب الاخر لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعات المختلفة فيما يتعلق بالمتغير التابع قرار الاستثمار Y1 وذلك بمستوي معنوية أكبر من مستوي المعنوية ٥%، وهذا يتفق مع ما جاء بدراسة (علي، 2017)، حيث كانت مستوي الدلالة لعبارة "تعكس تقارير الأعمال المتكاملة ارتفاع مستوي أحكام وقرارات المحللون الماليون بشأن المخاطر التي تواجه الشركة وفرص النمو والآثار المحتملة لتلبية احتياجات المساهمين والمستثمرين حول مستقبل الاستثمار بها" بلغ (0.910) وهو أكبر من (5%) ويفسر (علي، 2017) هذه الدلالة بأن المستثمرين يعتمدون علي بيانات الارباح وتوزيعات الاسهم والتدفقات النقدية أكثر من اعتمادهم علي الإفصاح غير المالي، وبناءً علي ما سبق يتم رفض الفرض الاول القائل بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعات الدراسة حول معلومات تقارير الأعمال المتكاملة"، ونقبل الفرض البديل القائل بأنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعات الدراسة حول معلومات تقارير الأعمال المتكاملة".

٤.١٠ اختبار علاقة الارتباط بين الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وقرار الإستثمار لشركات العينة:

لإختبار مدي صحة الفرض الثاني للدراسة القائل " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وقرار الاستثمار كأحد قرارات أصحاب المصالح"، تم استخدام تحليل إرتباط سبيرمان لمتغيرات الدراسة في الشركات محل الدراسة، وتمثلت نتائج تحليل ارتباط " تم إجراء تحليل (Pearson Correlation) ويوضح جدول (٥) نتائج تحليل علاقة الإرتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة (X) ، والرقابية (Z) مع المتغير التابع (Y) علي النحو التالي:



جدول (٥): نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة لشركات العينة

الرمز	المتغير	Y1 قرار الاستثمار	P-Value (sig.)
X1	المعلومات البيئية	-0.120	0.459
X2	المعلومات الإجتماعية	-0.069	0.671
X3	المعلومات الحوكمية	0.007	0.965
X4	المعلومات الإقتصادية	-0.038	0.816
X	معلومات تقارير الأعمال المتكاملة	-0.176	0.352
Z1	حجم الشركة	0.125	0.442
Z2	الرافعة المالية	0.090	0.582
Z3	معدل العائد علي الأصول	0.577*	0.000
Z4	معدل العائد علي حقوق الملكية	0.449*	0.004
Z5	عمر الشركة	0.240	0.136

وتشير النتائج بالجدول (٥) إلي عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين معلومات تقارير الاعمال المتكاملة وقرار الاستثمار (Y1) كأحد قرارات أصحاب المصالح وهذا يتفق مع دراسة (رزق، وآخرون، ٢٠١٧) حيث توصل إلي أنه لا توجد دلالة إحصائية معنوية للمحتوي المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة عند تقييم الإفصاح بها باستخدام الابعاد المقترحة لتطوير بطاقة قياس الاداء المتوازن، كما أنه لا توجد دلالة إحصائية معنوية للمحتوي المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة عند تقييم الإفصاح عن كل محتوى منفصل (الاداء المالي، الحوكمة والالتزامات، الاداء البيئي والاجتماعي عوامل الاستدامة وخلق القيمة) باستخدام الابعاد المقترحة لتطوير بطاقة قياس الاداء المتوازن)،

وبناءً علي ما سبق يتم قبول الفرض الثاني فرض العدم القائل " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وقرار الاستثمار كأحد قرارات أصحاب المصالح" ٥.١٠ إختبار علاقة الارتباط بين الإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة وقرار منح الائتمان لشركات العينة :

لاختبار مدي صحة الفرض الثالث للدراسة القائل " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وقرار منح الائتمان كأحد قرارات أصحاب المصالح"، تم استخدام تحليل إرتباط سبيرمان لمتغيرات الدراسة في الشركات محل الدراسة، وتمثلت نتائج تحليل ارتباط سبيرمان في الجدول رقم (٦) كما يلي:

جدول (٦): نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة لشركات العينة

الرمز	المتغير	Y2	P-Value (sig.)
X1	المعلومات البيئية	0.478*	0.002
X2	المعلومات الإجتماعية	0.425*	0.006
X3	المعلومات الحوكمية	0.091	0.576
X4	المعلومات الإقتصادية	0.285	0.075
X	معلومات تقارير الأعمال المتكاملة	0.505*	0.004
Z1	حجم الشركة	-0.396*	0.011
Z2	الرافعة المالية	0.483*	0.002
Z3	معدل العائد علي الأصول	-0.227	0.158
Z4	معدل العائد علي حقوق الملكية	-0.024	0.884
Z5	عمر الشركة	-0.062	0.704

تشير النتائج الي وجود علاقة ارتباط طردي بين المتغيرات المستقلة التالية (المعلومات البيئية X1، المعلومات الاجتماعية X2، ومعلومات تقارير الاعمال المتكاملة X ) وقرار منح الائتمان Y2 وذلك عند مستوي معنوية أقل من ٥%، وهذا يعطي مؤشرا بأنه من المتوقع أن يكون هناك قدرة لبنود الإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة (X) علي تفسير المتغير التابع وهو قرار منح الائتمان (Y2)، وهذا يتفق مع دراسة (عاشور، وأخرون، ٢٠١٧) حيث أثبت أن ان التقارير المتكاملة للأعمال تساعد في ترشيد قرارات منح الائتمان حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٢٠٢) عند مستوي معنوية (٠.٠١٩) وهو أقل من ٥%، كما تشير النتائج أيضا الي وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية ١% بين Z1 وقرار منح الائتمان وعلاقة ارتباط طردي بين Z2 وقرار منح الائتمان بمستوي معنوية اقل من 1% ) وهو أقل من ٥%. كما تشير النتائج أيضا الي وجود علاقة عكسية غير معنوية بين المتغيرات الحاكمة Z3,Z4,Z5 وقرار منح الائتمان عند مستوي معنوية أكبر من ٥%، وعلاقة طردية غير معنوية بين X3,X4 وقرار منح الائتمان بمستوي معنوية أكبر من ٥%، مع ملاحظة ان المتغير المستقل X (معلومات تقارير العمال المتكاملة ) أكثر علاقة بقرار منح الائتمان بقوة ارتباط 50% يليه X1 (المعلومات البيئية) بقوة ارتباط 47% يليه X2 (المعلومات الاجتماعية ) بقوة ارتباط 42% ، يليه X4(المعلومات الإقتصادية ) بقوة ارتباط 28%، بينما كان أقل المتغيرات المستقلة علاقة بقرار منح الائتمان هو X3 بقوة ارتباط 9% ، وبناءً علي ما سبق يتم رفض الفرض الثالث فرض العدم القائل بأنه " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وقرار منح الائتمان كأحد قرارات أصحاب المصالح"، ويتم قبول

الفرض البديل بأنه " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وقرار منح الائتمان كأحد قرارات أصحاب المصالح." ٦.١٠ نتائج تحليل الانحدار لإختبار أثر الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي قرار الاستثمار Y1 لشركات العينة:

لاختبار مدى صحة الفرض الرابع القائل بأنه " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي قرار الاستثمار كأحد قرارات أصحاب المصالح "، اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتحديد تأثير معلومات تقارير الأعمال المتكاملة (المعلومات البيئية X1، المعلومات الاجتماعية X2، المعلومات الحوكمية X3، المعلومات الاقتصادية X4) علي قرار الاستثمار كأحد قرارات أصحاب المصالح ، وصياغة نموذج الانحدار الذي يُمكن من تحديد معلومات تقارير الأعمال المتكاملة بدقة عالية، وتمثلت نتائج أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار مدي تأثير معلومات تقارير الاعمال

المتكاملة علي قرار الاستثمار Y1

المتغيرات	الترميز	B	Std. Error	T	.P-value	VIF	Tol
المعلومات البيئية	X1	-.271	.911	-0.30	.769	2.728	.367
المعلومات الاجتماعية	X2	-.443	1.172	-0.38	.709	3.75	.267
المعلومات الحوكمية	X3	-.259	1.129	-0.23	.821	2.735	.366
المعلومات الاقتصادية	X4	1.031	1.047	0.98	.337	2.272	.44
حجم الشركة	Z1	.004	.037	0.10	.92	1.49	.671
الرافعة المالية	Z2	1.036	.692	1.50	.15	1.819	.55
معدل العائد علي الاصول	Z3	1.457	.757	1.92	.069	3.387	.295
معدل العائد علي حقوق الملكية	Z4	.071	.136	0.52	.607	3.142	.318
عمر الشركة	Z5	-.002	.005	-0.33	.745	1.713	.584
				-.791		(Constant)	
				.675		معامل الارتباط المتعدد R	
				0.456		معامل التحديد R <sup>2</sup>	
				1.861		قيمة F	
				0.119		.P-value	

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

ويتضح من الجدول رقم (٧) عدم معنوية النموذج المستخدم ككل، حيث بلغت قيمة  $F(1.861)$  بمستوي معنوية (٠.١١٩) وهو أكبر من ٥%، وبدل ذلك علي أن نموذج الانحدار غير صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع - قرار الاستثمار، مما يعني أن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة بأبعادها الأربعة (المعلومات البيئية  $X1$ ، المعلومات الاجتماعية  $X2$ ، المعلومات الحوكمية  $X3$ ، المعلومات الاقتصادية  $X4$ ) ليس لها تأثير علي المتغير التابع (قرار الاستثمار) وبالتالي لا تفسرها وذلك في ظل المتغيرات الرقابية.

وتشير النتائج من خلال الجدول رقم (٧) عدم وجود تأثير لمعلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي قرار الاستثمار وبالتالي لا تفسره مع مراعاة تأثير جميع المتغيرات غير معنوية وبناء عليه يتم قبول الفرض الرابع فرض عدم القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي قرار الاستثمار كأحد قرارات أصحاب المصالح"، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (شاهين، 2019) حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن مؤشرات الأداء الاقتصادي  $X9$ ، ومؤشرات الأداء البيئي  $X10$ ، ومؤشرات الأداء الاجتماعي  $X11$  - باعتبار هذه المؤشرات جزء من النموذج المقترح للقرار المتكامل - لا ترتبط مع أي من المتغيرات التابعة المحددة لقرار المستثمر، حيث لوحظ عدم معنوية مؤشرات الأداء الاقتصادي  $X9$  مع المتغيرات التابعة التالية المحددة لقرار الاستثمار (سعر السهم  $Y1$ ، الرافعة المالية  $Y2$ ، نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية  $Y3$ ) عند مستوي معنوية علي الترتيب (0.188، 0.6، 0.145) وهو أكبر من 5%، ولوحظ أيضا عدم معنوية الأداء البيئي  $X10$  مع المتغيرات التابعة التالية المحددة لقرار الاستثمار (سعر السهم  $Y1$ ، حجم التداول  $Y2$ ، ربحية السهم  $Y3$ ، العائد علي حقوق الملكية  $Y4$ ، مضاعف السعر  $Y5$ ، الرافعة المالية  $Y6$ ، نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية  $Y7$ ) عند مستوي معنوية علي الترتيب (0.714، 0.520، 0.409، 0.273، 0.072، 0.364، 0.622) وذلك عند مستوي معنوية أكبر من 5%، وكذلك لوحظ أيضا عدم معنوية الأداء الاجتماعي  $X11$  مع المتغيرات التابعة التالية والمحددة لقرار الاستثمار (سعر السهم  $Y1$ ، حجم التداول  $Y2$ ، ربحية السهم  $Y3$ ، العائد علي حقوق الملكية  $Y4$ ، مضاعف السعر  $Y5$ ، الرافعة المالية  $Y6$ ، نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية  $Y7$ ) عند مستوي معنوية علي الترتيب (0.745، 0.105، 0.370، 0.090، 0.754، 0.852، 0.498) وذلك عند مستوي معنوية أكبر من 5%، ويفسر (شاهين، ٢٠١٩) عدم معنوية المؤشرات السابقة يرجع الي أن هذه المؤشرات لا تؤثر تأثيرا مالياً مباشرا علي قرار الاستثمار وإنما تؤثر بشكل غير مباشر علي سمعة المنشأة، حيث أن الإفصاح عن تلك المتغيرات لا يخدم بصفة أساسية المستثمر وإنما يتم الإفصاح عنها لتحقيق أحد أهم أهداف التقرير المتكامل، وهو خدمة جميع أصحاب المصالح وليس فقط المساهمين. ويؤكد علي هذا القول ما توصلت إليه دراسة

(رزق، 2017) من حيث أن المحتوى المعلوماتي لتقارير الاعمال المتكاملة لا يوفر بيانات الافصاح المالي وغير المالي التي تحقق منفعة كاملة لمستخدمي تلك المعلومات.  
٧.١٠ نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي قرار الائتمان Y2 لشركات العينة:

لاختبار مدى صحة الفرض الخامس القائل " لا يوجد تأثير نو دلالة إحصائية لمعلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي قرار منح الائتمان كأحد قرارات أصحاب المصالح "، اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتحديد تأثير معلومات تقارير الأعمال المتكاملة (المعلومات البيئية X1، المعلومات الاجتماعية X2، المعلومات الحوكمية X3، المعلومات الاقتصادية X4) علي قرار منح الائتمان كأحد قرارات أصحاب المصالح ، وصياغة نموذج الانحدار الذي يُمكن من تحديد معلومات تقارير الأعمال المتكاملة بدقة عالية، وتمثلت نتائج أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في الجدول رقم (٨).

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار مدى تأثير معلومات تقارير الاعمال المتكاملة على قرار منح الائتمان Y2

المتغيرات	الترميز	B	Std. Error	T	.P-value	VIF	Tol
المعلومات البيئية	X1	.152	.243	0.63	.537	2.728	.367
المعلومات الاجتماعية	X2	.701	.312	2.24	.036	3.75	.267
المعلومات الحوكمية	X3	-.991	.301	-3.29	.004	2.735	.366
المعلومات الاقتصادية	X4	1.248	.279	4.47	0.000	2.272	.44
حجم الشركة	Z1	-.022	.01	-2.26	.035	1.49	.671
الرافعة المالية	Z2	1.357	.184	7.36	0.000	1.819	.55
معدل العائد علي الاصول	Z3	-.289	.202	-1.43	.168	3.387	.295
معدل العائد علي حقوق الملكية	Z4	-.289	.036	3.61	.002	3.142	.318
عمر الشركة	Z5	0	.001	-0.08	.935	1.713	.584
(Constant)			-.993				
معامل الارتباط المتعدد R			.947				
معامل التحديد R2			.897				
قيمة F			19.448				
.P-value			0.000				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

وتشير النتائج من الجدول رقم (٨) معنوية النموذج المستخدم ككل، حيث بلغت قيمة F (19.448) بمستوي معنوية (0.000) وهو أقل من 5%، ويدل ذلك علي أن نموذج الانحدار

صالح للنتيئة بقيمة المتغير التابع - قرار منح الائتمان- كما يتضح عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر علي قرار منح الائتمان، ويرجع ذلك الي ان قيمة تضخم التباين (VIF) أقل من (10)، وقيمة التباين المسموح به (Tol) أكبر من (0.1)، وبلغ معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات (0.897). وهو ما يعكس القوة التفسيرية للنموذج، وهذا ما يعني أن المتغيرات المستقلة والحاكمة تفسر ٩٠% من التغير في المتغير التابع قرار منح الائتمان.

كما يتضح من نتائج تحليل الانحدار المتعدد، وجود تأثير طردي معنوي لكل من ( المعلومات الاجتماعيةX2، المعلومات الاقتصاديةX4، الرافعة الماليةZ2، معدل العائد علي حقوق الملكيةZ4)، وتأثير عكسي بمستوي معنوية أقل من ٥% مع كلا من المعلومات الحوكميةX3، وحجم الشركةZ1علي قرار منح الائتمان بمستوي معنوية (0.036)، (0.000)، (0.000)، (0.002)، علي الترتيب مما يعني أن الشركات التي تتصف بزيادة درجة الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والمعلومات الحوكمية، المعلومات الاقتصادية، وتتميز أيضا بزيادة درجة الرافعة المالية، وزيادة معدل العائد علي حقوق الملكية ستكون أكثر قبولاً من حيث الحصول علي التمويل ( قرار منح الائتمان) من الشركات المخول لها منح ائتمان مقارنة بالشركات التي لا تتصف بتلك الخصائص .

في حين لا يوجد تأثير معنوي للمعلومات البيئيةX1، ومعدل العائد علي الاصولZ3، وعمر الشركةZ5 علي قرار منح الائتمان. ويمكن صياغة نموذج الانحدار للعوامل المؤثرة علي قرار منح الائتمان بالمعادلة التالية (حيث تظهر المتغيرات المؤثرة معنويا Bold )

$$Y2 = -0.993 + 0.152 X1 + 0.701 X2 - 0.991 X3 + 1.248 X4 - 0.022 Z1 + 1.357 Z2 - 0.289 Z3 - 0.289 Z4 + 0.000 Z5.$$

وبناءً علي ما سبق يتم رفض الفرض الخامس فرض العدم القائل بأنه " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي قرار منح الائتمان كأحد قرارات أصحاب المصالح "، ويتم قبول الفرض البديل القائل بأنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي قرار منح الائتمان كأحد قرارات أصحاب المصالح "، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (إسماعيل، ٢٠١٦) والتي أجراها علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وخلصت الي وجود فروق معنوية بين متغيرات قرار منح الائتمان بحسب بدائل الإفصاح (قوائم مالية تقليدية، قوائم تقليدية ومعلومات غير مالية منفصلة، معلومات مالية ومعلومات غير مالية مدمجة (تقارير متكاملة)) وأن بديل الإفصاح الثالث وهو التقارير المتكاملة يحقق أفضل تأثير علي قرار منح الائتمان سواء من حيث الحد الأقصى للقرض الممكن الموافقة عليه أو من حيث نسبة القرض للأصول الثابتة، وأيضا من حيث معدل الفائدة.

## ١.١ . النتائج والتوصيات:

## ١.١١ . النتائج :

خلصت الدراسة إلي النتائج التالية:

- توجد فروق معنوية بين القطاعات لكل من المتغيرات: المعلومات البيئية X1، والمعلومات الاجتماعية X2، المعلومات الحوكمية X3، المعلومات الاقتصادية X4، معلومات تقارير الأعمال المتكاملة . كما توجد فروق معنوية بين القطاعات فيما يتعلق بحجم الشركة Z1، الرافعة المالية Z2، العائد علي الاصول Z3، العائد علي حقوق الملكية Z4، عمر الشركة Z5، بينما كانت الفروق غير معنوية بين القطاعات بالنسبة للمتغيرات الرقابية (حجم الشركة Z1، الرافعة المالية Z2، العائد علي الاصول Z3، العائد علي حقوق الملكية Z4، عمر الشركة Z5، بينما كانت الفروق غير معنوية بين القطاعات بالنسبة لقرار الاستثمار Y1. كما توجد فروق معنوية بين القطاعات فيما يتعلق بقرار منح الائتمان Y2 .

- عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين معلومات تقارير الاعمال المتكاملة وقرار الاستثمار (Y1) كأحد قرارات أصحاب المصالح وهذا يتفق مع دراسة (رزق، ٢٠١٧) حيث توصل إلي أنه لا توجد دلالة إحصائية معنوية للمحتوي المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة عند تقييم الإفصاح بها باستخدام الابعاد المقترحة لتطوير بطاقة قياس الاداء المتوازن.

- وجود علاقة ارتباط طردي معنوي بين الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة وقرار منح الائتمان، وكان أكثر المتغيرات المستقلة إرتباطا بقرار منح الائتمان هو X (معلومات تقارير العمال المتكاملة) يليه X1 (المعلومات البيئية) يليه X2 (المعلومات الاجتماعية)، يليه X4 (المعلومات الاقتصادية)، بينما كان أقل المتغيرات المستقلة علاقة بقرار منح الائتمان هو X3 كما توجد علاقة ارتباط عكسي معنوي بين حجم الشركة وقرار منح الائتمان، وعلاقة طردية بين الرافعة المالية وقرار منح الائتمان.

- عدم وجود تأثير معنوي للإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة على قرار الاستثمار حيث أن نموذج الانحدار غير صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع - قرار الاستثمار، وبالتالي لا نفسره وذلك في ظل المتغيرات الرقابية، ويفسر (شاهين، ٢٠١٩) ذلك بأن الإفصاح عن تلك المتغيرات لا يخدم بصفة أساسية المستثمر وإنما يتم الإفصاح عنها لتحقيق أحد أهم أهداف التقارير المتكاملة، وهو خدمة جميع أصحاب المصالح وليس فقط المساهمين.

- وجود تأثير طردي معنوي للإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة علي قرار منح الائتمان وكان أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا علي قرار منح الائتمان هي المعلومات الاقتصادية X4، يليه، المعلومات الاجتماعية X2، بينما تأثير عكسي للمعلومات الحوكمية علي قرار منح الائتمان، مما يعني أن الشركات التي تتصف بزيادة درجة الإفصاح عن المعلومات الاقتصادية، والمعلومات الاجتماعية، وتتميز أيضا بزيادة درجة الرافعة المالية، وزيادة معدل العائد علي حقوق

الملكية ستكون أكثر قبولاً من حيث الحصول علي التمويل ( قرار منح الائتمان) من الشركات المخول لها منح ائتمان مقارنة بالشركات التي لا تتصف بتلك الخصائص، في حين لا يوجد تأثير للمعلومات البيئية X1، ومعدل العائد علي الاصول Z3، وعمر الشركة Z5 علي قرار منح الائتمان.

### ٢.١١ التوصيات:

- إلزام الشركات بالإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة وذلك ضمن قائمة مستقلة علي أن تكون هذه القائمة ضمن القوائم المالية المنشورة للشركة ، وعلي المراجع الخارجي للشركة أن يتضمن تقريره رأيه عن مدي التزام الشركة بالإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة ، وعلي هيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية وضع الجزاءات الكافية لضمان تفعيل هذا الالتزام.

- أن يكون ضمن اللجان التابعة لمجلس الإدارة بكل شركة لجنة جميع أعضائها مستقلين من غير التنفيذيين وتكون أحد مهامها واختصاصاتها الإشراف والمتابعة علي الإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة وذلك بما يضمن إلتزام الشركة بمبادئ ومتطلبات تطبيق تقارير الاعمال المتكاملة.

- زيادة الإهتمام والتوعية من قبل الإعلام المالي المتخصص سواء المسموع (الإذاعة) أو المقروء (الصحف والمجلات) أو المرئي (ال قنوات المالية والإقتصادية المتخصصة بالتلفزيون أو علي شبكة المعلومات الدولية) بضرورة وأهمية الإفصاح عن معلوماتتقارير الأعمال المتكاملة في التقارير السنوية للشركات وذلك لتعزيز وعي أصحاب المصالح من ترشيد قراراتهم.

- ضرورة أن تتضمن قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية ما يضمن وجود عقوبات علي الشركات غير الملتزمة بالإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة في القوائم والتقارير السنوية ، وبما يساهم في تدعيم القرار لدي أصحاب المصالح.

### ١٢ . دراسات مستقبلية:

- تقييم أثر الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي انهيار اسعار الأسهم بالتطبيق علي الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

- تقييم أثر الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي دقة تنبؤات المحللين الماليين بالتطبيق علي الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

- تقييم أثر الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي التحفظ المحاسبي،

- أثر الإفصاح عن تكنولوجيا معلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي جودة التقارير المالية.

- أثر الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة علي كفاءة سوق الاوراق المالية.

- تقييم أثر الإفصاح عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة في ظل بيئة ERP علي جودة التقارير المالية.



## ١٣. المراجع

## ١.١٣ مراجع باللغة العربية

- إبراهيم، فريد محرم فريد، (٢٠١٨)، "أثر خصائص الشركات علي العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقا للتقارير المتكاملة والقيمة السوقية للشركة: دليل تطبيقي من سوق الأسهم المصري"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، ص ص ٦٧٠-٦٠٤.
- أحمد، سعد محمد بيومي، (٢٠١٥)، "إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي مع دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- أحمد، محمد مشرح علي & حسن، كمال عبدالسلام علي & إسماعيل، عصام عبدالمنعم أحمد" دور الأليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة تقارير الاعمال المتكاملة: دراسة تطبيقية" مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد، ٢٣، العدد، ٢، ص.ص ١:٣.
- البورصة المصرية (٢٠١٩)، الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة.
- السيد، محمد صابر حموده، (٢٠١٨)، "أثر أنماط هيكل الملكية علي مستوي الاحتفاظ بالنقدية: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني والعشرون، العدد الرابع، ص ص ١٥٢٣-١٤٤٢.
- الشراقوي، مني حسين أبو المعاطي، (٢٠١٧)، "دراسة تحليلية لأثر تطور محتوى التقارير المالية وصولا للتقارير المتكاملة علي الاداء المالي للشركات، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس ، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد الواحد والعشرين، العدد الثالث، ص ص ١٠٣٢:١٠٨١.
- الشعراوي، حاتم عبد الفتاح، (٢٠٢٣)، "أثر مستوي الإفصاح عن معلومات الحوكمة في الحد من عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد الاول، الجزء الثاني، يناير، ص ص ٤٩٣-٥٥٧.
- حجازي، وجدى حامد، "القيمة المضافة من التوكيد المهني على تقارير الأعمال المتكاملة من وجهتي نظر مراقبي الحسابات والمستثمرين في الأسهم، (دراسة تجريبية)" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني والخمسون، ( العدد الأول، يناير ٢٠١٤ ) ص . ص ٤٣:٨٠.

- رزق، محمود عبدالفتاح إبراهيم & عباس، دلاور قادر & محمد، حسناء عطية حامد، (٢٠١٧)، "بطاقة قياس الاداء المتوازن كأداة لتقييم الإفصاح المحاسبي لمحتوي تقارير الاعمال المتكاملة"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد الثامن، العدد الرابع ص ص ٨٣٣-٧٩٩.
- رشوان، عبدالرحمن محمد سليمان(٢٠١٨)، أثر إعداد التقارير المتكاملة علي تعزيز الإفصاح والحوكمة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين" مجلة جامعة الاسراء للعلوم الإنسانية، المجلد/العدد، الرابع، ص.ص٢٣٩:٢٦٧.
- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم، (٢٠١٥) " أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم المستثمرين على خلق القيمة، (دراسة تجريبية) " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني والخمسون، العدد الثاني، الجزء الثالث، ص.ص١٢١:١٦٣.
- عبد الدايم، سلوى عبدالرحمن & العقيلي، ليلي محروس، (٢٠١٥) " تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وقيمة الشركة - دراسة تطبيقية " مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص.ص١١٣:١٧٨.
- عبدالعال، محمود موسي، (٢٠١٧)، "محددات الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة وأثر ذلك علي نشاط سوق الأوراق المالية؛ دراسة تجريبية علي الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، المجلد الواحد والعشرون، العدد الرابع، ص. ص ١١١٠ - ١١٤٨.
- عبد، احمد عبدالله خليل، (٢٠١٩)"استخدام مدخل التقارير المتكاملة في تحسين القياس والإفصاح المحاسبي البيئي "مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد ٢٣، العدد ١، ص.ص ٦٤٧:٦٨٣.
- علي، عبدالوهاب نصر، (٢٠١٢)، "مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص. ص ٢٢٣ : ٣٦٥
- علي، محمود أحمد محمد، (٢٠١٣)، "أثر تفعيل تقارير الأعمال المتكاملة علي قرار إستثمار في الأسهم: دراسة تجريبية علي شركات الاسمنت في مصر"، مجلة البحوث المصرية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني، ص ص ٣٥٩-٤١٥.
- علي،كمال عبدالسلام & محمود، به شدار نايف & إسماعيل، عصام عبدالمنعم، "دور تقارير الاعمال المتكاملةفي تخفيض التكاليف للمنشآت الصناعية: دراسة ميدانية" المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارةبالاسماعيلية، المجلد التاسع، العدد الاول، ص. ص ٨٢٢:٨٠٠.

-محمد، محمد خليل حامد&عبدالجليل، محمد حسن محمد (٢٠١٨) "أثر توفير المعلومات بتقارير الاعمال بنجاح الاستراتيجية التنافسية علي سوق الخرطوم للاوراق المالية" دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المركز القومي للبحوث غزة، المجلد الثاني، العدد الثالث، ص.ص ١٠٥:١٢٢

-يوسف، جمال على محمد، (٢٠١٥) " التقارير المتكاملة كمدخل للتغيير الداخلي في الشركات المساهمة المصرية، (دراسة استكشافية)" مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة التاسعة عشر، العدد الثاني، الجزء الثاني، ص.ص ١٥٧:٢١٩.

-إبراهيم، رشا محمود سليم، (٢٠١٢) " نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تقرير مراقب الحسابات على قرارات الاستثمار، ( دراسة ميدانية ) " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث ، العدد الثالث، ص.ص ١٠١١: ١٠٣٦.

-أحمد، منى جمال عبدالحميد، عبدالعال، محمود حامد، و صبح، محمود محمد عبدالهادى، ( ٢٠٢٠ )، "محددات قرار التمويل في الشركات المساهمة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد، الرابع، ٣٧٥ - ٣٨٢.

-إسماعيل، عصام عبدالمنعم أحمد، (٢٠١٦) " أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، دراسة تجريبية، مجلة الفكر المحاسبي - مصر، المجلد العشرين، العدد الرابع، ص.ص ١٦١: ٢٢٨ .

-الجبوري، علاء & أحمد، على، (٢٠١٢) " قياس رضا بعض أصحاب المصالح "، دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة الأدوية في نيوني، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١٠٩، المجلد ٣٤، ص:ص ٢٣٣:٢٥٦

-العلاوين، أمجد عبدالفتاح، (٢٠١٦) "التقارير المتكاملة كأداة للإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية لترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية الأردني " المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية - مصر، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعيلية، المجلد السابع، العدد الثالث، ص.ص ٣٨١:٤٢٧

-العنزي، سعد، (٢٠٠٧)، " محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسات إدارة الأعمال"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد الثالث عشر، العدد ثمانية وأربعون، ص.ص ١:١٥.

-العنقري، حسام عبدالمحسن & وسمان، إيمان أنور، (٢٠١١) " فاعلية تقارير المراجعة في اتخاذ القرارات الاستثمارية من وجهة نظر متخذيها، دراسة ميدانية على المستثمرين بسوق المال السعودي"، مجلة

جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والتجارة ، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، ص.ص ١٨٣ :٢٣٢.

-الفاقي، رشا علي إبراهيم، (٢٠١٩)، " أثر الإفصاح عن البيانات الضخمة في التقارير المتكاملة علي تخطيط برنامج المراجعة الخارجية " دليل ميداني من قطاع الاتصالات المصرية ، مجلة البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة بنها، السنة التاسعة والثلاثون ، العدد الأول ، ص . ص ٧١-١٤٣ .

-الفوق، محمد (٢٠١٧)، "إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح من طرف المقاوله المسؤولة اجتماعياً : الاتجاه نحو تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد السابع عشر، ص:ص١٠٤:٩٥ .

-الهوري، ناهد محمد يسرى، (٢٠١٥)، " محددات الإفصاح المحاسبي لإعداد تقارير متكاملة وانعكاساتها على قرارات أصحاب المصالح في البيئة المصرية دراسة نظرية ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع، ص.ص٦٣٣:٧٤٦ .

-بادن، عبدالقادر & بريس، عبدالقادر (٢٠١٧) " إدارة أصحاب المصلحة كأحد متطلبات إنجاز عملية تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد السابع عشر، ص:ص٤٦:٣٦ .

-بلبلوه، محمد زكي محمود، (٢٠١٢) " قياس أثر تطوير المراجع الخارجي من منظور المراجعة المتكاملة على مستخدمى القوائم المالية، (دراسة نظرية - ميدانية) " مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الثاني، الجزء الأول، ص.ص٢٢٣:٢٥٩ .

-يوسف، هبه إبراهيم عبدالعزيز، (٢٠١٩)، "قصور الإفصاح عن المخاطر وانعكاس ذلك علي كفاءة القرارات الاستثمارية في بيئة الاعمال المصرية: دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة في بورصة الاوراق المالية المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة التاسعة والثلاثون، العدد الثاني، ص ص ٤٩-٧٧.٢٠١٣ .

-رملي، حمزة & زحوط، إسماعيل، (٢٠١٢) "دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية"، دراسة ميدانية على مجمع زاد فارم لصناعة الأدوية بقسنطينة(ZedPharme Groupe) ، الملتنقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة.

-زين، على أحمد & والوكيل، يوسف السعيد & وجيرة، يوسف أحمد موسى محمود، (٢٠١٣) " إطار مقترح لدور المراجعة الخارجية في الإفصاح عن الأداء البيئي وأثره على ترشيد قرارات المستثمرين، (دراسة

- ميدانية) على القطاع الصناعي بالدولة الليبية" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلد السابع والعشرون، العدد الرابع، الجزء الأول، ص. ٤٣٦:٣٩٥.
- شاهين، عبدالحميد أحمد & الميهي، رمضان عبدالحميد & البسطويسي، مروة أحمد عبدالرحمن، (٢٠١٩)، "دراسة تحليلية لمدي التزام شركات مؤشر الاستدامة المصري بإطار المجلس الدولي للتقارير المتكاملة ودوره في ترشيد قرارات المستثمرين"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد/العدد الأول، ص ص ١٧٣-٢١٢.
- شحاته، شحاته السيد، (٢٠١٤) " أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسؤولياتها الاجتماعية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان، (دراسة ميدانية وتجريبية) " مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، اتحاد الجامعات العربية، العدد الأول، ص. ١٨٥:١٢٧
- صالح، صفاء أحمد محمود محمد، (٢٠١٤) " أثر اختلاف مستوى التوكيد المهني لمراقب الحسابات على قرارات منح الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، (دراسة تجريبية)"، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية .
- عاشور، إيهاب محمد كامل، (٢٠١٧)، "تقييم أثر توكيد التقارير المتكاملة للأعمال علي اتخاذ قرارات منح الائتمان: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد السابع والثلاثون، العدد الرابع، ص ص ٥٧٦-٥٣٥.
- عبدالجواد، عماد سيد عبدالغفار، (٢٠١٣) " دور متغيرات الخبرة المهنية للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وأثر ذلك على قرارات المستثمرين في منشآت الأعمال " رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- على، أيمن صابر سيد، (٢٠١٧)، "دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة للمنشأة واحتياجات أصحاب المصالح"، مجلة الفكر المحاسبي، معهد السويس لنظم المعلومات الإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص.ص:٦٠:٢.
- على، محمود أحمد أحمد، (٢٠١٣) " أثر تفعيل تقارير الأعمال المتكاملة على قرار الاستثمار في الأسهم، (دراسة تجريبية على شركات الإسمنت في مصر) " مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، الجزء الثاني من العدد الثاني، ص. ص ٤٣٣:٣٥٥.
- غنيم، محمود رجب يس، (٢٠١٧) "أثر توكيد مراقب الحسابات للمحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات أصحاب لمصالح"، دراسة ميدانية وتجريبية في بيئة الأعمال السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد الاول، ص.ص: ١٤٦:٢١٠.

-مجحودة، عبدالباسط، (٢٠١٥)، " مساهمة أصحاب المصالح في خلق قيمة تشاركية من خلال نظام حوكمة الشركات"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خضير ، بسكرة.

## مراجع باللغة الانجليزية:

- .Boubaker, S., A. Hamrouni and Q.,Bin Liang. (2015)."Corporate Governance Voluntary Disclosure, and Firm Information Environment", The Journal of Applied Business Research. 31(1).
- Boiral, O. (2013), " Sustainability Reports as Simulacra? A Counter-account of A and GRI Reports" Accounting, Auditing & accountability Journal, vol.26, No, 7. pp.1036-1071.
- Brad J. Monterio,(2013),"Corpoate Reporting Evolved: Integrated Reporting and the Role of XBRL", XBRL international, INC., PP.1:17.
- Cheng, B., Loannou, L., and Serafeim, G., (2014), "Corporate Social Responsibility and Access to Finance", Strategic Management Journal, Vol. 35, No. 1, pp. 1-23.
- Cheng, M, W. Green, P. Conradic, N. Konishi, and A. Romi, (2015),"the international Integrated Reporting Frame work: Key issues and future research Opportunities", Journal of international financial management & Accounting 25.
- Clayton, A.F., Rogerson, J.M., & Rampedi,I., (2015),"Integrated Reporting", Sustainability Insouth Africa. Bulletin of Geography. Socio- Economic Series, 9(29), 7-17.
- Climate, Community& Biodiversity Alliance, Verra., (May 2018), " Stakeholder Participation Guidance", Iinitiative for Climate Action Transparency, P.2.
- Deloitte., (2011), "integrated reporting is your message lost in regulation?", available at www.deloitte.com.
- Downes, Stephen., (2014), " Integrated Reporting", Special GAAP Report, p.p1:3.
- Eccles, R., Serafeim, G., (2014), " Corporate and Integrated Reporting: A Functional Perspective", ( No. 21 ) , pp.1-21, JEL Classification: G3, M4. <http://ssrn.com/abstract=2388716>
- Eccles, Robert., Cheng, Beiting.,And Saltzman, Daniela., (2010), " The Landscape of Integrated Reporting Reflections and Next Steps", Harvard Business School, pp. 2:8.

- Ernst & Young LLP(EY) and International Integrated Reporting Conuncil. IIRC(2013)" Value Creation Back ground Paper.
- FEE (Federation des Experts-comptables Européens - Federation of European Accountants),.(2011), "Integrated Reporting", available at secretariat@fee.be • www.fee.be, pp1:2.
- Fijalkowska, J. & Sobczyk, M ., (2013), "Integrated Reporting as a Cross-border Communication Tool for Business a Fad or a Sign of Times?", Journal of Intercultural Management Vol. 5, No. 4, pp. 35:47.
- Francesca Manes Rossi., (2017), " Towards Integrated Reporting Accounting Change in the Public Sector", Springer Briefs in Accounting, pp. 65:79.
- GRI,(2013),"G4 Sustainability Repoting Guidelines " Reporting Principles and standard Disclosure, Global Reporting Initiative, Available at : www. Global reporting. Com.
- Hahn, R., and Michael, K.(2013), "Determinants of Sustainability Reports: Areview of Results, Trends, Theory and Opportunities in an Expanding Field of Research", Journal of cleaner production, vol.59, pp.5-21.
- Herbohn, K. J walker, J. and Loo, H., (2014), "corporate Social Responsibility : the link Between Sustainability Disclosure and Sustainability performance", Ajournal of accounting, finance and Bussiness Studies, vol. 50, No. 4, pp. 422-459.
- Hoboucha, Farha-Joyce., (2010), "Some Thoughts on Integrated reporting &Its Possibilities", in The landscape of integrated reporting reflections & next steps.
- Ioannou, I., Serafeim, G. (2015)" The Impact of Corporate Social Responsibility on Investment Recommendations: Analysts Perceptions and Shifting institutional logics", Strategic Management Journal, vol.36, pp.1053-1081.
- IRCSA. (2011), Frame work for Integrated Report Discussion Paper. 25 january, International Rain warter Catchment Systems Association (IRCSA).available at :http:// www. Sustainabilitysa.org/portals.
- Krzus, M., (2011)," Integrating Rporting if not now, When?", IRZ-Zeitschrift fur international Rechnungslegung, Issue 6, PP. 271-276.
- Laptas, R.,& Sofian, I. (2016)."Anew dimension of the entities", financial reporting: integrating Rporting. Bulletin of the transilvania University of Brasov Economic Sciesv, 9(2),239.

- Lee, k, and G.H.Yeo,(2016),"the association between integrated reporting and firm valuation", Review of Quantitative Finance and Accounting 47: 1221-1250.
- Lennox,C.S., J.R. Francis, and Z.Wang, (2011), Selection models in accounting research, the Accounting Review, 87,589-616.
- Lodhia, S., (2015), "Exploring the transition to integrated reporting through a practice lens: an Australian Customer Owned bank perspective, Journal of Business Ethics, 129, 585-598.
- Mertins, K., Kohl, H., and Orth, R., (2012), " Integrated Reporting and Integrated Thinking – A Resource oriented Perspective", 8Th Interdisciplinary Workshop on, "Intangibles, Intellectual Capital & Extra-financial Information", Fraunhofer Institute for Production Systems and Design Technology.
- Micheal Krzus, (2015), "integrated Reporting: If Not Now, When?", IRZ, Heft 6, Juni, Electronic copy Available at www. Mike krzus. Com.
- Micheal Krzus, (2015), "integrated Reporting: If Not Now, When?", IRZ, Heft 6, Juni, Electronic copy Available at www. Mike krzus. Com.
- Sanford lewis, (2010) Learning from BP's "Sustainable" Self-Portraits: From "Integrated Spin" to Integrated Reporting, Harvard business school, p.p55:71.
- Serafeim, G.,(2015)," Integrated Reporting and Investor Clientele" Journal of Applied Corporate Finance , (Vol. 27, No. 2 ) , pp.34-51.
- Serafeim, G.,(2015)," Integrated Reporting and Investor Clientele" Journal of Applied Corporate Finance , Vol. 27, No. 2 , pp.34-51.
- Solstice, sustainability works INC., (2005), "Integrated reporting :issues & Implications for reporters", available at www. vanvity.com.
- Thomas Krick, Maya Forstater, Philip Monaghan, and Maria Sillanpää, ( 2005), " The Stakeholder Engagement Manual", AccountAbility, the United Nations Environment Programme, and Stakeholder Research Associates,vol.2.
- Yong, L.(2013), "Explore Ways to improve Corporate Reporting model for Sustainable Economic Development. Posted, 7. available at :<http://integratedreporting.org/news/explore-ways>.



## ملاحق الدراسة

## ملحق (١)

## قائمة شركات عينة الدراسة

النسبة	عدد الشركات في العينة	اسم الشركة	القطاع	مسلسل
16%	1	البنك التجاري الدولي	البنوك	١
17%	1	السويدي اليكترويك	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	٢
17%	1	السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار - سوديك	العقارات	٣
16%	1	المصرية للاتصالات	اتصالات وعلام وتكنولوجيا المعلومات	٤
17%	1	ايديتا للصناعات الغذائية	أغذية ومشروبات وتبغ	٥
17%	1	القلعة للاستشارات المالية - اسهم عادية	خدمات مالية غير مصرفية	٦
%100	6			الاجمالي

## ملحق (٢)

## مؤشر الإفصاح عن معلومات تقارير الاعمال المتكاملة

مؤشر الإفصاح المحاسبي عن معلومات تقارير الأعمال المتكاملة	
أولاً: الإفصاح عن المعلومات البيئية:	
م	عناصر المؤشر
-	الكشف عن تغير المناخ على سبيل المثال الأعمال التجارية أو التطورات القانونية المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معها والتي قد يكون لها تأثير على المنظمة:
١	تقرير الادارة عن الاداء البيئي
٢	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري
٣	انبعاثات المواد المستفدة للأوزون
٤	أكاسيد النيتروجين وأكسيد الكبريت والانبعاثات الأخرى
٥	المخاطر المادية أو التنظيمية المرتبطة بتغير المناخ
٦	سياسة إدارة الانبعاثات أو المخاطر التنظيمية المرتبطة بتغير المناخ
٧	أهداف محددة تتعلق بالانبعاثات
٨	برنامج مخصص لاثتمان الكربون
٩	الحوادث والغرامات والعقوبات غير المالية لعدم الامتثال المعمول به

-	نظم الإدارة البيئية ( EMS)Environmental Management-Systems
١٠	الأثر البيئي لنوع النقل المستخدم للأغراض اللوجستية
١١	سياسة بيئية صريحة
١٢	نظام إدارة / شهادة فيما يتعلق بالممارسات البيئية (هذه الحالة قيد التشغيل شهادة ISO 14001)
-	إدارة التنوع البيولوجي:
١٣	الجهود المبذولة للحفاظ على التنوع البيولوجي (مثل زراعة الأشجار)
١٤	السياسة / المبادرات المتخذة لإدارة النفايات الخطرة
ثانياً: الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية:	
-	ممارسات وعلاقات العمل
١	الالتزام المعلن بالاعتراف بمعايير مسؤولية الشركات
٢	بيان الرئيس التنفيذي بخصوص مسؤولية الشركة / المسؤولية الاجتماعية للشركات
٣	موقع على اتفاقيات المسؤولية الاجتماعية للشركات العالمية المعترف بها (مثل الاتفاق العالمي ، سوليفان العالمية)
٤	نشر تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات
٥	تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات مدقق أو مؤكد بشكل مستقل
٦	تقرير الإدارة عن الأداء الاجتماعي
-	التنوع والتضمين
٧	سياسة / بيان صريح بشأن الاستثمار المجتمعي
٨	مبادرات توعية أو تثقيف المجتمع
٩	مشاركة الشركة في المبادرات العامة والخاصة لتنمية المجتمع
١٠	وصف / مقدار إجمالي التبرعات / التبرعات للمبادرات الخيرية (الصحة ،التعليم)
١١	معلومات عن السياسة / القواعد المتعلقة بالمزايا غير المالية للموظفين (بما في ذلك السكن وما إلى ذلك)
١٢	معلومات عن السياسة / القواعد المتعلقة بالرعاية الصحية
١٣	معلومات عن السياسة / القواعد المتعلقة بفصل الموظفين وتسريحهم
١٤	معلومات عن سياسة / قواعد لتقاسم الأرباح (خيارات الأسهم وما إلى ذلك) مع إدارة / موظف أقل
-	البرامج والممارسات التي تقيم وتدبر تأثيرات العمليات على المجتمعات
١٥	معلومات عن سياسة مدونة قواعد السلوك لحماية حقوق الإنسان
١٦	مبادرات لفرض السياسة المذكورة أعلاه
١٧	سياسة صريحة للصحة والسلامة
١٨	سياسات / أهداف / مبادرات بشأن صحة الموظفين وسلامتهم
١٩	سياسة التمييز في التوظيف / علاج الموظفين المصابين بالأمراض
٢٠	سياسة / قواعد للتصدي لوقوع التحرش الجنسي واللجوء
٢١	سياسة بشأن معالجة حقوق السكان الأصليين المتأثرين بعمليات الشركة
-	سياسة وممارسات مسؤولية المنتج.
٢٢	المعلومات المتعلقة بدورة حياة المنتج

٢٣	سياسة / إجراءات بشأن سحب المنتج
٢٤	سياسة / إجراءات لتثقيف العملاء فيما يتعلق بالمنتج / الخدمة المقدمة
٢٥	سياسة / إجراءات لحماية سرية / خصوصية العميل
٢٦	النفقات السنوية المتكبدة على مبادرات توعية العملاء
٢٧	عدد استبيانات رضا العملاء التي تم إجراؤها في السنة
٢٨	آلية لمعالجة المظالم وردود الفعل من العملاء
<b>ثالثاً: المعلومات الحوكمية:</b>	
-	هيكل الملكية وحقوق المساهمين
١	عدد الأسهم العادية المصدرة والقائمة المفصح عنها.
٢	عدد الأسهم الأخرى المفصح عنها (المفضلة غير التصويتية) المصدرة والقائمة
٣	القيمة الاسمية لكل سهم عادي مفصح عنه
٤	المساهمة في الشركة من قبل كبار المديرين الأفراد وأعضاء مجلس الإدارة
٥	وصف فئات الأسهم المقدمة
٦	مراجعة المساهم حسب النوع
٧	الملكية المشتركة.
٨	هوية أكبر مساهم
٩	وجود مدونة سلوك وأخلاقيات العمل
١٠	التغييرات في النظام الأساسي للشركة
١١	وجود حقوق تصويت لكل سهم له حق التصويت أو عدم التصويت
١٢	شفافية طريقة ترشيح المساهمين لأعضاء مجلس الإدارة
١٣	شفافية إجراءات تقديم المقترحات في اجتماعات المساهمين.
١٤	سياسة توزيع أرباح رسمية
-	<b>المعلومات المالية والتشغيلية</b>
١٥	السياسة المحاسبية للشركة.
١٦	المعايير المحاسبية التي يستخدمها لحساباته.
١٧	ما إذا كانت الحسابات تلبى معايير المحاسبة المحلية.
١٨	البيانات المالية السنوية وفقاً لمعيار محاسبي معترف به دولياً (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية / مبادئ المحاسبة الأمريكية).
١٩	ملاحظات على البيانات المالية السنوية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية / الولايات المتحدة. GAAP.
٢٠	تقرير مراجعي الحسابات المستقلين فيما يتعلق بالبيانات المالية السنوية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية / الولايات المتحدة. GAAP.
٢١	رأي مراجعة غير متحفظ (تنظيف) فيما يتعلق بالبيانات المالية السنوية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية / الولايات المتحدة. GAAP.
٢٢	الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة (RPTs): المبيعات إلى / المشتريات من والذمم الدائنة إلى /

	المستحقات من الأطراف ذات الصلة.
٢٣	الإشارة إلى أن تجارب RPT تتم بشروط السوق أو شروط غير السوق.
٢٤	البيانات المالية المؤقتة (ربع سنوية أو نصف سنوية) وفقاً لمعيار محاسبي معترف به دولياً (U.S. GAAP / IFRS).
٢٥	ملاحظات على هذه البيانات المالية.
٢٦	ما إذا كانت هذه البيانات المالية قد روجعت أو على الأقل استعرضت.
٢٧	توقع الكسب الأساسي من أي نوع.
٢٨	توقعات أرباح مفصلة.
٢٩	المعلومات المالية على أساس ربع سنوي.
٣٠	التحليل القطاعي (النتائج مقسمة حسب مجالات العمل).
٣١	هيكل الإيرادات (توزيع تفصيلي).
٣٢	هيكل التكلفة (درجة عالية من التفصيل).
٣٣	اسم شركة مراجعة حسابات الشركة.
٣٤	نسخة من تقرير مراقب الحسابات.
٣٥	كم تدفع الشركة في أتعاب المراجعة لمدقق الحسابات
٣٦	أتعاب غير مراجعة الحسابات المدفوعة لمراجع الحسابات.
٣٧	ما إذا كانت هناك بيانات مالية موحدة أو ما إذا كان يتم تدقيق الشركة الأم أو الشركة القابضة فقط.
٣٨	طرق تقييم الأصول.
٣٩	معلومات عن طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة.
٤٠	تفاصيل نوع العمل الذي تمارسه الشركة
٤١	النتائج من الناحية المادية (قيم مبيعات شركات قطاع الخدمات)
٤٢	خصائص الأصول الثابتة المستخدمة
٤٣	مؤشرات الكفاءة
-	هيكل وعملية مجلس الإدارة والإدارة
٤٤	قائمة أعضاء مجلس الإدارة (الأسماء).
٤٥	تفاصيل حول أعضاء مجلس الإدارة بخلاف الاسم والمسمى الوظيفي.
٤٦	تفاصيل حول الوظائف الأخرى ومناصب المديرين المستقلين
٤٧	تفاصيل عن الوظائف والمناصب السابقة للمديرين.
٤٨	عند انضمام كل مدير إلى مجلس الإدارة.
٤٩	رئيس مسمى مدرج في القائمة.
٥٠	تفاصيل عن الرئيس عدا الاسم والمسمى الوظيفي.
٥١	تفاصيل دور مجلس الإدارة في الشركة.
٥٢	قائمة المسائل المحجوزة للمجلس.
٥٣	قائمة أو لجان مجلس الإدارة.
٥٤	أسماء جميع أعضاء كل لجنة قائمة.

٥٥	ما إذا كانت هناك وظائف للمراجعة الداخلية إلى جانب لجنة المراجعة.
٥٦	سجل الحضور لاجتماعات مجلس الإدارة.
٥٧	قائمة كبار المديرين غير المسجلين في مجلس الإدارة.
٥٨	خلفيات كبار المديرين.
٥٩	التفاصيل غير المالية لعقد الرئيس التنفيذي.
٦٠	عدد الأسهم المملوكة للمديرين في الشركات التابعة الأخرى.
٦١	عملية اتخاذ القرار بشأن رواتب أعضاء مجلس الإدارة.
٦٢	تفاصيل رواتب أعضاء مجلس الإدارة ، بما في ذلك مستويات المرتبات.
٦٣	شكل رواتب أعضاء مجلس الإدارة ، سواء كانت نقدية أو أسهم.
٦٤	عملية صنع القرار لتحديد أجر الإدارة (وليس مجلس الإدارة).
٦٥	تفاصيل رواتب الإدارة العليا (وليس مجلس الإدارة) ، مثل مستويات الرواتب والمكافآت.
٦٦	المؤشرات المتعلقة بالأداء التي توجه تعويضات الإدارة العليا.
-	<b>أخلاقيات العمل ومسؤولية الشركات</b>
٦٧	سياسة وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات.
٦٨	الإفصاح عن السياسات والإجراءات الخاصة بالرشوة والفساد القيايين.
٦٩	الالتزام المعلن بالاعتراف بمعايير مسؤولية الشركات.
٧٠	بيان الرئيس التنفيذي بشأن حوكمة الشركات.
٧١	بيان الرئيس التنفيذي فيما يتعلق بمسؤولية الشركات / المسؤولية الاجتماعية للشركات.
<b>رابعاً: المعلومات الاقتصادية:</b>	
١	تصدر المؤسسة تقرير عن مستوى قدرتها على الاستثمار وخطط الاستثمار.
٢	تعمل المؤسسة على منع الاحتكار والاضرار بالمستهلكين.
٣	تحتزم المؤسسة قواعد المناقسة وعدم الإضرار بالمنافسين.
٤	توجد جزاءات وغرامات تفرض على المؤسسة .
٥	يوجد لدى المؤسسة حصص سوقية حالية ومتوقعة مستقبلا.
٦	يتوقع معدل أكبر للمبيعات والأرباح مستقبلا.
٧	توجد مخاطر تواجه المؤسسة.
٨	لدي المؤسسة قدرة على الاستمرار .
٩	تحقق المؤسسة نموا في حجم ومستوى الانتاج الكلى.
١٠	تحقق المؤسسة نموا في معدل النمو الاقتصادي في المؤسسة.
١١	تساهم المؤسسة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
١٢	تظهر المؤسسة بصورة متميزة اقتصاديا في مجال عملها.
١٣	تقديم المنتجات ذات الجودة العالية .
١٤	توفير المنتجات لكل العملاء دون انقطاع.
١٥	تلتزم المؤسسة بالتسعير العادل للمنتج وعدم القيام باي ممارسات احتكارية .

١٦	تقديم المنتجات بأسعار في متناول العملاء .
١٧	توفير المواد الاولية اللازمة لعملية الانتاج في الوقت المناسب.
١٨	تقتني المؤسسة تجهيزات متطورة باستمرار .
١٩	تصدق المؤسسة في جميع تعاملاتها الاقتصادية من بيع وشراء وبأساليب واضحة وغير ملتوية.
٢٠	تعظم المؤسسة الربح والاستمرار في السوق.
٢١	تطور المؤسسة المنتجات بشكل مستمر .

### ملحق (٣) نتائج التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

المتغير	القطاع	Mean	Std. Dev.	Min	Max
قرار الاستثمار (Y1)	البنوك	.275	.316	-.115	.684
	السيارات	.418	.765	-.015	1.766
	العقارات	.036	.388	-.604	.43
	الاتصالات	-.004	.061	-.101	.045
	الاغذية	.124	.11	-.017	.282
	م. غير مصرفية	.054	.772	-.999	1.173
	الاجمالي	.15	.472	-.999	1.766
قرار منح الائتمان (Y2)	البنوك	.89	.025	.861	.919
	السيارات	.061	.017	.041	.079
	العقارات	.133	.105	.046	.292
	الاتصالات	.19	.022	.163	.207
	الاغذية	.258	.022	.233	.289
	م. غير مصرفية	.429	.147	.168	.513
	الاجمالي	.327	.29	.041	.919
المعلومات البيئية (X1)	البنوك	1	0	1	1
	السيارات	.726	.122	.556	.833
	العقارات	.83	.215	.444	.926
	الاتصالات	.83	.166	.648	.963
	الاغذية	.796	.063	.741	.889
	م. غير مصرفية	.848	.027	.815	.889
	الاجمالي	.838	.141	.444	1
المعلومات الاجتماعية (X2)	البنوك	.929	0	.929	.929
	السيارات	.642	.072	.548	.747
	العقارات	.747	.144	.51	.851
	الاتصالات	.754	.022	.722	.784
	الاغذية	.746	.087	.624	.82
	م. غير مصرفية	.604	.08	.473	.682

.929	.473	.129	.737	الاجمالي	
.911	.911	0	.911	البنوك	المعلومات الحكومية (X3)
.89	.82	.029	.839	السيارات	
.918	.73	.083	.878	العقارات	
.929	.707	.103	.827	الاتصالات	
.802	.802	0	.802	الاغذية	
.761	.541	.086	.612	م. غير مصرفية	
.929	.541	.114	.811	الاجمالي	
.905	.905	0	.905	البنوك	المعلومات الاقتصادية (X4)
.857	.667	.075	.762	السيارات	
.714	.571	.062	.657	العقارات	
.81	.81	0	.81	الاتصالات	
.952	.952	0	.952	الاغذية	
.762	.667	.048	.714	م. غير مصرفية	
.952	.571	.112	.8	الاجمالي	
Max	Min	Std. Dev.	Mean	القطاع	المتغير
19.87	19.391	.195	19.638	البنوك	حجم الشركة (Z1)
24.729	24.375	.15	24.566	السيارات	
24.228	23.757	.171	23.972	العقارات	
18.706	18.624	.031	18.663	الاتصالات	
22.05	21.613	.178	21.821	الاغذية	
25.016	18.222	3.7	20.962	م. غير مصرفية	
25.016	18.222	2.573	21.604	الاجمالي	
.919	.861	.025	.89	البنوك	الرافعة المالية للشركة (Z2)
.7	.65	.018	.673	السيارات	
.836	.755	.031	.809	العقارات	
.55	.543	.003	.546	الاتصالات	
.546	.489	.021	.522	الاغذية	
.971	.775	.071	.86	م. غير مصرفية	
.971	.489	.152	.717	الاجمالي	
.031	.023	.003	.026	البنوك	العائد على الاصول (ROA) (Z3)
1.026	.06	.415	.286	السيارات	
.033	.017	.006	.023	العقارات	
.083	.074	.003	.078	الاتصالات	
.107	.019	.036	.078	الاغذية	
.011	-.117	.052	-.056	م. غير مصرفية	

1.026	-.117	.189	.072	الإجمالي	العائد علي حق الملكية (ROE) (Z4)
.388	.173	.09	.286	البنوك	
3.418	.185	1.398	.924	السيارات	
.136	.092	.019	.122	العقارات	
.182	.164	.007	.171	الاتصالات	
.221	.041	.072	.163	الاغذية	
.064	-4.088	1.735	-1.014	م. غير مصرفية	
3.418	-4.088	1.013	.109	الإجمالي	
45	41	1.581	43	البنوك	عمر الشركة (Z5)
82	78	1.581	80	السيارات	
24	20	1.581	22	العقارات	
44	40	1.581	42	الاتصالات	
24	20	1.581	22	الاغذية	
16	12	1.581	14	م. غير مصرفية	
82	12	22.364	37.167	الإجمالي	
.936	.936	0	.936	البنوك	معلومات تقارير الأعمال المتكاملة (X)
.832	.65	.068	.742	السيارات	
.852	.564	.122	.778	العقارات	
.862	.73	.067	.805	الاتصالات	
.866	.78	.035	.824	الاغذية	
.754	.659	.037	.695	م. غير مصرفية	
.936	.564	.098	.797	الإجمالي	

### نتائج التحليل الوصفي لبيانات الدراسة